

[سادسا - ٤ - اللجنة الاستشارية المعنية [بالعلوم]
[بتغير المناخ] [بحماية المناخ والتنمية]

الإنشاء

١ - تُنشأ بموجب هذا لجنة استشارية [متعددة التخصصات] معنية [بالعلوم] [بتغير المناخ] [بحماية المناخ والتنمية] .

[ويقوم مؤتمر الأطراف في أول اجتماع له بالنظر في هيكل هذه اللجنة والمسائل التشغيلية المتعلقة بها ، بما في ذلك الاحكام المتعلقة بعضويتها واجتماعاتها وانتخاب أعضاء مكتبها] .

الوظائف

٢ - تضطلع اللجنة الاستشارية المعنية [بالعلوم] [بتغير المناخ] [بحماية المناخ والتنمية] [بدور إرشادي [واستشاري]] ؛ وتؤدي الوظائف التالية ، مستخدمة الى أقصى حد ممكن ، الهيئات المختصة [الدولية و] الحكومية الدولية [وغير الحكومية] :

(أ) [موافاة] [تأمين موافاة] مؤتمر الأطراف بتقييمات منتظمة بشأن حالة المعرفة في ميادين العلوم الطبيعية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية [والإنمائية] المتملة [بتغير المناخ و] [بالملاحظات والتنبؤات والاستجابات [الإنمائية]] لتغير المناخ [والتنمية] ؛

(ب) [موافاة] [تأمين موافاة] مؤتمر الأطراف بتقييمات منتظمة بشأن كفاية وأولويات [التعاون الدولي بشأن] البحث [والتطوير] والرمد المنهجي المضطلع به لدعم الاتفاقية [والمرفق الاول] وتقديم توصيات في هذا الشأن ؛

(ج) [القيام باستعراض ، من وجهة نظر علمية ، للآثار التراكمي للتدابير المتخذة تنفيذا للاتفاقية] ؛

(د) الرد على ما يحيله اليها مؤتمر الأطراف أو أي هيئة فرعية تابعة لمؤتمر الأطراف من أسئلة [علمية] وأي مسائل أخرى [في إطار ولايتها كما هي محددة في هذه المادة] ؛

- (هـ) [إسداء] [تأمين إسداء] المشورة العلمية [والتقنية] للأطراف ، بناء على طلبهم ، في الوفاء بما يتعين عليهم الوفاء به من [متطلبات تتعلق بتقديم التقارير] [التزامات] ؛
- (و) القيام [على النحو المناسب] بالتماس المساعدة والمشورة والخدمات من الهيئات المختصة الدولية [والحكومية الدولية وغير الحكومية] واللجان العلمية ؛
- (ز) [الرجوع إلى والإبلاغ عن] [النظر في] [استعراض] البحوث والتقييمات والمعلومات الأخرى ذات الصلة بأغراض الاتفاقية سواء كان الذي يقوم بها هو الأطراف أو غير الأطراف أو هيئات أو وكالات أخرى وطنية أو دولية أو حكومية أو غير حكومية [وتقديم ما قد تعتبره ضروريا من التوصيات] [وتقديم التوصيات التي قد تعتبرها ضرورية] [إلى مثل هذه المؤسسات] ؛
- (ح) الوصول [تأمين وصولها] إلى المعلومات [العلمية والتقنية] ذات الصلة التي توفرها الأطراف وفقا للمادة [السابعة - ١] (التقارير) وإلى [أعمال الآلية المنشأة بموجب المادة] [السادسة - ٦] (الآلية الإدارية) و [، بناء على طلب مؤتمر الأطراف ، موافقة مؤتمر الأطراف والأجهزة الفرعية الأخرى المشتركة في عملية الاستعراض] بآراء وتوصيات في هذا الشأن ؛
- (ط) التعرف بمبادرة ذاتية منها على المسائل الواقعة ضمن ولايتها [العلمية] [كما هي محددة في هذه المادة] التي تحتاج إلى معالجة [بما في ذلك الجوانب العلمية لتطوير الاتفاقية مستقبلا] وتقديم تقارير وتوصيات في هذا الشأن إلى مؤتمر الأطراف ؛
- (ي) إنشاء ما قد تعتبره ضروريا من الهيئات [الفرعية] [المخصصة] ، رهنا بموافقة مؤتمر الأطراف ، لمساعدتها في أداء وظائفها ؛
- (ك) تقديم مشورة منتظمة إلى مؤتمر الأطراف بشأن أكثر التنبؤات العلمية تعويلا عليها بشأن المناخ العالمي والإقليمي ؛

(ل) تيسير تقديم تقييمات منتظمة الى مؤتمر الاطراف عن حالة نظام المناخ العالمي ولاسيما عن أي أدلة خاصة ببيرون اتجاهات عالمية أو إقليمية] ،

(م) أداء أي مهام أخرى يسندها اليها مؤتمر الاطراف أو تُسند اليها بمقتضى أي [بروتوكول للاتفاقية] [مكوك قانونية ذات صلة قد يُتفق عليها] .

نص إضافي ممكن :

[لأغراض الاتفاقية ، تفضل اللجنة الاستشارية بالمسؤولية عن أداء كل الوظائف التي كانت تقوم بها حتى الآن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ التي ستدعوها الاطراف المتعاقدة في هذه الاتفاقية ، فور بدء نفاذها ، الى الاندماج في هيكل الاتفاقية ، في إطار اللجنة الاستشارية . وستقوم اللجنة الاستشارية ، الى جانبها للوظائف التي كانت تفضلع بها حتى الآن الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ، بتوفير تقييمات منتظمة بشأن المسائل المتصلة بالشواغل والاثار الإنمائية المترتبة على النظام الجديد للتعاون بشأن تغير المناخ ، حسبما هو مبين في هذه الاتفاقية] .

العضوية

[٣ - [تكون] [تتألف] اللجنة الاستشارية [مفتوحة العضوية] [من [خمس عشرة] عضوا] من [الخبراء] [ممثلي الحكومات] في العلوم الطبيعية والتكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية [والإنمائية] . وينتخبهم مؤتمر الاطراف ، مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ التمثيل [الجغرافي] [الخاص بالمستوى الإنمائي] [الخاص بالتمكن العلمي] العادل ، [ويعملون بمفهوم الشخصية] . ويُنتخب كل عضو لمدة أولية قدرها أربع سنوات ويمكن أن يعمل لمدة إضافية [واحدة] [لمدد إضافية] ، رهنا بالإجراء المبين أعلاه] .

[بديل للفقرة ٣]

تكون اللجنة الاستشارية مفتوحة أمام ممثلي جميع الدول الاطراف الذين يكونون خبراء في العلوم الطبيعية والاجتماعية والاقتصادية] .

[بديل للفقرات ٣ الى ٨]

يقوم مؤتمر الاطراف في أول اجتماع له بالبت في تشكيل عضوية اللجنة الاستشارية وشروط عضويتها وانتخاب أعضاء مكتبها] .

[٤ -]يقوم مؤتمر الاطراف كل سنة باستعراض عضوية اللجنة الاستشارية في ضوء الخبرة الفنية اللازمة والكفاءة في أداء مهامها . ويجوز لمؤتمر الاطراف ، إذا ما اعتبر ذلك ضروريا ، أن يقرر تخفيض أو زيادة عدد الاعضاء ، مع إيلاء المراعاة الواجبة لما هو مبين أعلاه من معايير وإجراءات وطول مدد شغل المنصب] .

الاجتماعات

[٥ -]تجتمع اللجنة الاستشارية في غضون ستة أشهر بعد الاجتماع الاول لمؤتمر الاطراف ما لم يقرر المؤتمر خلاف ذلك . وفيما بعد ، تجتمع اللجنة مرة واحدة على الاقل كل سنة ما لم [تقرر هي أو] يقرر مؤتمر الاطراف خلاف ذلك .]

انتخاب أعضاء المكتب

[٦ -]تنتخب اللجنة الاستشارية من بين أعضائها رئيسا ونائبين للرئيس ومقررا يعمل كل منهم [بالتناوب] [لمدة [سنة واحدة] [سنتين]] ، ويجوز إعادة انتخابهم لمدد إضافية .]

النظام الداخلي

[٧ -]تقر اللجنة الاستشارية وتعتمد نظامها الداخلي وأي تعديلات عليه بتوافق الآراء .]

المراقبون

[٨ -]تكون اجتماعات اللجنة الاستشارية مفتوحة للمراقبين المعيّنين من أي طرف .]

[٩ -]لجنة الاستشارية أن تدعو ، حسب الاقتضاء ، خبراء مختصين [غير حكوميين] [دوليين وحكوميين دوليين] للمشاركة في اجتماعاتها أو مراقبة هذه الاجتماعات .]

[١٠ -]يقوم مؤتمر الاطراف ، وهو يضع النظام الداخلي للجنة الاستشارية ، بوضع أحكام مناسبة لكي يشارك بصفة مراقبين ممثلو أي هيئة أو وكالة مختمة في مسائل تتناولها اللجنة ، سواء كانت هذه الهيئة أو الوكالة وطنية أو دولية ، حكومية أو غير حكومية .]

[سادسا - ٥ - اللجنة الاستشارية] المعنية بالتنفيذ

الإنشاء

١ - تُنشأ بموجب هذا لجنة [استشارية] معنية بالتنفيذ . [ويكون أعضاؤها خبراء في المسائل المتصلة بتغير المناخ ويعملون بصفتهم الفردية .]

[ويقوم مؤتمر الأطراف ، في أول اجتماع له ، بالنظر والبت في هيكل هذه اللجنة والمسائل التشغيلية المتعلقة بها ، بما في ذلك الأحكام المتعلقة بعضويتها واجتماعاتها وانتخاب أعضاء مكتبها .]

الوظائف

٢ - تقوم اللجنة [بدون المساس بالسيادة الوطنية للأطراف ، وبناء على طلبهم] ، باستعراض [تنفيذ الأطراف لالتزاماتهم] [تقدم الأطراف في تنفيذ جميع التزاماتهم [وإجراءاتهم] بموجب الاتفاقية . وتقدم اللجنة المعلومات وتسدي المشورة الى الأطراف بشأن وضع [وتنفيذ استراتيجيات وطنية] للوفاء بهذه الالتزامات وبشأن الوفاء بمتطلبات تقديم التقارير بموجب الاتفاقية . [وتؤخذ الظروف الاجتماعية - الاقتصادية للأطراف في الاعتبار عندما تعد اللجنة تقاريرها] . وتحقيقا لهذه الغاية [تقوم اللجنة بما يلي :

(أ) إمداء المشورة لفرادى الأطراف ، بناء على طلبهم ، بشأن طرق ووسائل تلبية متطلبات تقديم التقارير المنصوص عليها في المادة [السابعة - ١ (التقارير)] [والمرفق الثالث] ، [بما في ذلك وضع استراتيجيات وطنية بشأن تغير المناخ] [واستنباط وتنفيذ تدابير استجابة جديدة أو إضافية] [وتحديد البرامج الوطنية التي تحتاج الى [موارد مالية وتكنولوجية] [نقل موارد مالية جديدة وإضافة وأحدث التكنولوجيات بشروط تفضيلية وغير تجارية]] ؛

(ب) استعراض التقارير المقدمة من فرادى الأطراف وفقا للمادة [السابعة - ١ (التقارير)] والتشاور معها [وطلب معلومات أو توضيحات إضافية في هذا الشأن حسب الضرورة] ؛

(ج) تقديم تقارير وتوصيات ، على النحو المناسب ، الى مؤتمر الأطراف بشأن [تنفيذ فرادى الأطراف لالتزاماتهم بموجب الاتفاقية وبشأن]

[استعراض آحاد التقارير والتنفيذ [الإجمالي] للالتزامات ومدى كـون
الآثر التراكمي للإجراءات الرامية إلى تنفيذ الالتزامات المترتبة على
الاتفاقية يفي بهدف الاتفاقية ؛]

[فقرات إضافية ممكنة :

[على أساس المادة [السابعة - ١] (التقارير) والاستعراض والتشاور والمعلومات
أو التوضيحات بموجب الفقرتين (ب) و (هـ) ، تقديم تقارير وتوصيات على النحو
المناسب إلى مؤتمر الأطراف بشأن الإجراءات التي اتخذها طرف أو اتخذتها أطراف
لتنفيذ الالتزامات المترتبة على الاتفاقية ؛]

[استعراض التقارير المقدمة من الأطراف وفقا للمادة [السابعة - ١]
(التقارير) للبت فيما يلي من وجهة نظر تقنية :

١١' ما إذا كان تقرير ما كاملا ، وفقا للمادة [السابعة - ١]
(التقارير) ؛

١٢' مدى إمكانية العملية لتحقيق التخفيضات الصافية المقدرة
في غازات الدفيئة بفعل الإجراءات المحددة التي عينها طرف
ما في تقريره ؛

١٣' ما إذا كانت المنهجيات المستخدمة لوضع التقديرات سليمة
فنيا ؛

١٤' إذا كانت المشاريع المقترحة قد تم تعيينها ، ما إذا كان
من المحتمل أن تحقق التخفيضات الصافية المتوقعة من غازات
الدفيئة وما إذا كانت التكاليف المقدرة لذلك تتفق مع نطاق
المشاريع المقترحة ؛]

(د) أن تؤكد لمؤتمر الأطراف ما هي الأطراف الذين يكونون قد قدموا
تقاريرهم وفقا لأحكام المادة [السابعة - ١] (التقارير) [وأن
استراتيجياتهم تلبي التزاماتهم العامة والمحددة بموجب الاتفاقية] ؛

(هـ) [[أن تلتزم]] [وأن تتلقى]] وأن تنظر في المعلومات [ذات الصلة]
الواردة من الهيئات الدولية والحكومية الدولية المختصة
و [المنظمات غير الحكومية [المعتمدة]] [المصادر الأخرى] ؛

(و) أن تتشاور مع اللجنة الاستشارية المعنية [بالعلوم] [بحماية المناخ
والتنمية] وتلتزم مشورتها ، حسب الاقتضاء ؛

(ز) أن تساعد مؤتمر الأطراف وفرادى الأعضاء في وضع وتنسيق خطط التنفيذ .

العضوية

٣ - تتألف اللجنة [ستكون اللجنة مفتوحة العضوية وتتألف] من [خمس عشرة عضوا] من
[ممثلي الحكومات] [الخبراء في المسائل ذات الصلة بتغير المناخ] [الخبراء
الحكوميين في المسائل المتعلقة بتغير المناخ] [والذين يعملون بمصفتهم الشخصية] .
ويُنتخب كل عضو لمدة أربع سنوات ويجوز إعادة انتخابه لمدة إضافية رهنا بالإجراء
المحدد في هذه الفقرة .

الاجتماعات

٤ - يعقد الاجتماع الأول للجنة في موعد لا يتجاوز ستة أشهر بعد انعقاد أول اجتماع
لمؤتمر الأطراف . وتعقد الاجتماعات اللاحقة مرتين في السنة على الأقل ما لم يقرر
مؤتمر الأطراف خلاف ذلك .

انتخاب أعضاء المكتب

٥ - تنتخب اللجنة من بين أعضائها رئيسا ونائبين للرئيس ومقررا يعمل كل منهم لمدة
سنتين ويجوز أن يعمل لمدة إضافية رهنا بإعادة انتخابه .

النظام الداخلي

٦ - [تقر اللجنة وتعتمد نظامها الداخلي وأي تعديلات عليه بتوافق الآراء .]

[بديل ممكن للمادة السادسة - ٥

اللجنة المعنية بالتنفيذ

الإنشاء

١ - تُنشأ بموجب هذا لجنة معنية بالتنفيذ .

الوظائف

[٢ - نفس النص الوارد في الفقرة ٣ من المادة [السادسة - ٥] (التنفيذ) .]

٣ - مكررا

تقدم اللجنة أيضا إلى مؤتمر الأطراف تقارير عن المسائل المتعلقة بتفسير الاتفاقية وتنفيذها . وتحقيقا لذلك ، تقوم اللجنة بما يلي :

(أ) تتلقى وُشائق خطية من الأطراف بشأن تفسير الاتفاقية وتنفيذها ، وتنظر في هذه الوُشائق ؛

(ب) إذا كانت المسألة تتمثل بطرف محدد ، تخطر الطرف المعني خطيا بأنه قد نشأت مسألة تتعلق بتفسيره وتنفيذه لاحكام الاتفاقية ؛

(ج) إذا كانت المسألة تتمثل بطرف محدد ، تطلب إلى الطرف المعني أن يرد وأن يشترك في مشاورات مع اللجنة ؛

(د) تتشاور ، حسبما تراه ضروريا ، مع ممثلي أي طرف وأي هيئة فرعية أخرى تُنشأ الاتفاقية أو تكون مُنشأة بموجبها ؛

(هـ) تطلب إلى الطرف المعني أن يخطر اللجنة بقدرته على تنفيذ الاحكام التي تشكل موضوع المسألة المشارة تنفيذا كاملا ، هي واحكام الاتفاقية ككل ، وأن يخطرهاباحتياجاته المتصلة بتنفيذ الاتفاقية ؛

(و) تعمل ، باستخدام الوسائل والمؤسسات والاموال المتاحة بموجب الاتفاقية ، على تعزيز قدرة الطرف المعني على الامتثال لالتزاماته بموجب الاتفاقية ، فيما يخص المسألة موضع النظر ، وعلى تنفيذ هذه الالتزامات ؛

(ز) موافاة مؤتمر الاطراف بنتائج المشاورات بما في ذلك ، حيثما كان مناسباً ، تقديم توصيات من أجل حل المسألة المشاراة .

٣ - يكون للجنة خد عشر عضواً ، من الخبراء في المسائل المتملة بتغير المناخ . وينتخب مؤتمر الاطراف الاعضاء مع إيلاء الاعتبار الواجب لمبدأ التمثيل العادل . ويُنتخب عضو لمدة أربع سنوات ويجوز إعادة انتخابه لمدة إضافية واحدة رهنا بمراعاة الإجراء المنصوص عليه في هذه الفقرة .

الاجتماعات

٤ - يُعقد أول اجتماع للجنة بعد أول اجتماع لمؤتمر الاطراف بما لا يزيد عن ستة أشهر . وبعد ذلك ، تجتمع اللجنة حسب الحاجة لأداء مهامها ، ولكن ما لا يقل عن مرتين كل سنة .

انتخاب أعضاء

[٥ - نفس نص الفقرة ٥ من المادة [السادسة - ٥] (التنفيذ)]

النظام الداخلي

[٦ - نفس نص الفقرة ٦ من المادة [السادسة - ٥] (التنفيذ)]

سادس - ٦ - [[الآلية [الإدارية] [التمويلية المستقلة] الخاصة
بالموارد المالية ونقل التكنولوجيا
[صندوق المناخ الدولي]

الخيار ١

الإنشاء

[١ - [تنشأ] [تخصص تحت رعاية ...] بموجب هذا آلية [إدارية] [تمويلية مستقلة] من أجل [إدارة] الموارد المالية ونقل التكنولوجيا [السليمة والصحيحة] ، تكون ذات نظام إدارة ديمقراطي وشفاف ، [وتنطوي على اشتراك منصف من جانب البلدان المتقدمة والبلدان النامية] .]

[نص بديل ممكن

تُنشأ بموجب هذا آلية مالية . وتعمل الآلية المالية تحت سلطة مؤتمر الأطراف الذي يقرر سياساتها الإجمالية . وتتولى اللجنة التنفيذية للأطراف ، بموافقة مؤتمر الأطراف ، وضع ورصد تنفيذ السياسات التشغيلية المحددة لغرض تحقيق أهداف الآلية المالية .]

[نص إضافي ممكن

تشمل الآلية المالية صندوقا للمناخ يديره ، كصندوق استثماري ، مرفق البيئة العالمي التابع لكل من البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة . ويقوم صندوق المناخ ، على أساس منحة أو على أساس تساهلي ، بتغطية التكاليف الإضافية المتفق عليها للبلدان النامية المشار إليها في المادة [٠٠٠

الوظائف

[٢ - تكون الآلية [الإدارية] للموارد المالية ونقل التكنولوجيا [السليمة] :

[١] عمل بالمبادئ التوجيهية التشغيلية وتوجيهات السياسة العامة الصادرة عن مؤتمر الأطراف ، مسؤولة عن إدارة الأموال ، بما في ذلك الأموال المتصلة بالنهوض بنقل التكنولوجيا [السليمة] [التفضيلية وغير التجارية] ، والمقدمة من الأطراف من أجل الوفاء بالالتزامات المترتبة على الاتفاقية ؛]

(ب) مسؤولية أمام مؤتمر الأطراف عما تقوم به من تخصيص الأموال وعن ضمان الالتزام في أنشطتها المالية بأولويات ومعايير التمويل التي يضعها مؤتمر الأطراف ؛

(ج) مكلفة بتلقي وجمع [الأموال] [المساهمات] المقررة من أطراف الاتفاقية ؛

(د) مسؤولية عن تلقي التبرعات ، المالية منها أو العينية (التكنولوجية) المقدمة من الأطراف ، وفقا للمعايير التي يحددها مؤتمر الأطراف ؛

[بديل ممكن للفقرتين (ج) و (د)]

مكلفة بتلقي وجمع المساهمات المقررة والتبرعات ، المالية منها والمادية ، بما في ذلك التكنولوجيا ، من الأطراف والمانحين الآخرين ، وفقا للمعايير التي يحددها مؤتمر الأطراف ؛

(هـ) وضع الإجراءات المحاسبية المناسبة بما يكفل تسجيل وإضافة كافة [الانصبة المقررة و] والمساهمات [المقررة والطوعية] المقدمة للوفاء بالالتزامات الناشئة عن الاتفاقية على الوجه السليم ؛

(و) مسؤولية عن تيسير تعيين واختبار المشاريع اللازمة لمساعدة الأطراف على [الوفاء بـ] [تنفيذ] التزاماتهم [بصورة مشتركة] بموجب هذه الاتفاقية ، استنادا إلى ما يقرره مؤتمر الأطراف من معايير وأولويات ؛

(ز) تنسيق تمويل هذه المشاريع ، بما في ذلك المقترحات التي تنطوي على نقل التكنولوجيا [السليمة] [بشروط تفضيلية وغير تجارية] إلى البلدان النامية] وبناء القدرة الذاتية والسعي ، متى أمكن ، إلى مضاهاة المشاريع بالأموال والتكنولوجيا [السليمة] المتاحة لضمان أقصى قدر من الكفاءة ومن فعالية التكاليف [على الصعيد الوطني] [حسب التعريف الوارد في هذه الاتفاقية] ؛

(ح) تمويل عملياتها من صندوق ، منفصل عن مواردها البرنامجية ، يُنشأ خصيصا لتغطية مصروفاتها الإدارية ؛

(ط) وضع إجراءات داخلية لتقييم وتقدير فعالية برامجها بالاعتماد في ذلك على الخبرة الفنية الخارجية عند الحاجة وتقديم تقارير عن عمليات التقييم والتقدير هذه في حينه إلى مؤتمر الأطراف ؛

(ي) تقديم تقارير سنوية إلى مؤتمر الأطراف عن عملياتها ، وتقديم معلومات عند الاقتضاء إلى الهيئات الفرعية التابعة لاتفاقية الأطراف ليتسنى لهما الوفاء بما عهد إليهما به من ولايات ؛

(ك) [إدارة [التنفيذ المشترك لـ] [النظام التعاوني لتبادل] لالتزامات المتعلقة بالانبعاثات] [الالتزامات المتعلقة بالانبعاثات] [غارات الدفيئة] وتعزيز جميع البواليع] وفقا لاحكام الاتفاقية ٤]]

[فقرتان فرعيتان إضافيتان ممكنتان]

(٠٠٠) إدارة العمليات التي تتطلبها منها بروتوكولات هذه الاتفاقية ، وأي مسائل أخرى يتفق عليها مؤتمر الأطراف ؛

(٠٠٠) [استكشاف طرق ووسائل استخدام الموارد المالية لتعزيز المرونة حقوق الملكية الفكرية بقصد النهوض بنقل التكنولوجيا السليمة إلى البلدان النامية .]

الخيار ٢ (البديل ألف)

١ - تسمي الأطراف بموجب هذا مرفق البيئة العالمي ليكون هو آلية تقديم الموارد المالية - بما في ذلك الموارد المالية المتعلقة بالتعاون التكنولوجي - المتمثلة بتنفيذ هذه الاتفاقية .

٢ - يجوز للأطراف ، وهي تتصرف عن طريق مؤتمر الأطراف ، أن تقترح على مرفق البيئة العالمي مبادئ توجيهية عامة ومقترحات محددة فيما يتعلق بالتمويل .

٣ - فضلا عن ذلك ، يجوز للأطراف المهمة أن تجتمع ، على أساس مخصص الغرض ، للنظر فيما إذا كان أي طرف مهتما بمساعدة طرف آخر في تنفيذ مشروع مقترح يكون قد عيّن في تقرير الوطني . ويجوز للأطراف ، حسبما يكون مناسبا ، أن تدعو ممثلي المؤسسات المالية المتعددة الأطراف إلى مثل هذه الاجتماعات لغرض إتاحة الفرصة لهم للنظر في مشاريع تدرج في محافظاتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية .]

الخيار ٢ (البديل بء)

١] - تسمى الاطراف بموجب هذا مرفق البيئة العالمي ليكون هو آلية تقديم الموارد المالية لمساعدة البلدان النامية في مواجهة التكاليف الإضافية المتفق عليها لتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية .

٢ - يضع مؤتمر الاطراف ترتيبات مناسبة مع مرفق البيئة العالمي يظطلع بموجبها هذا الاخير بهذا الدور . وتشمل هذه الترتيبات ما يلي :

(٤) الطرائق التي بواسطتها يضع مرفق البيئة العالمي في الحسبان المبادئ التوجيهية والاولويات العامة للتمويل التي يضعها مؤتمر الاطراف ؛

(ب) قيام مرفق البيئة العالمي بتلقي المساهمات المقدمة بموجب المادة [٠٠٠] وبإدارتها وصرفها ؛

(ج) قيام مرفق البيئة العالمي بتلقي طلبات من البلدان النامية الاطراف لتمويل المشاريع ، بما في ذلك المقترحات التي تنطوي على نقل التكنولوجيا وبناء القدرات الذاتية ؛

(د) قيام مرفق البيئة العالمي بتقديم تقارير منتظمة إلى مؤتمر الاطراف عن عملياته (بما في ذلك عن صلة هذه العمليات بأوجه المساعدة الأخرى المقدمة إلى البلدان النامية في قطاعي الطاقة والاحراج والقطاعات الأخرى المتصلة بتغير المناخ) وكذلك ، عند الاقتضاء ، بتقديم معلومات إلى الهيئات الفرعية التابعة لمؤتمر الاطراف لمساعدتهما في الوفاء بولايتهما .

٣ - يكفل مؤتمر الاطراف إبقاء مرفق البيئة العالمي على علم بصورة كاملة ومنتظمة بإطار السياسات وبالأولويات التي يعتمدها ، وخاصة السياسات والأولويات المتعلقة بأنشطة مرفق البيئة العالمي في ميدان تغير المناخ .

الخيار ٣

الإنشاء

١] - ينشأ بموجب هذا صندوق مناخ دولي تحت سلطة مؤتمر الاطراف الذي يقرر سياساته

وعملياته الإجمالية ، وخاصة تحديد الأولويات والمعايير واختيار المشاريع التي يتعين تمويلها . ويكون الصندوق متميزا ومستقلا عن الصناديق وعن المؤسسات المالية الدولية الأخرى .

٢ - تُدار آلية الموارد المالية ونقل التكنولوجيا التي تُنشأ في إطار صندوق المناخ الدولي على الوجه التالي :

الوظائف المتمثلة بالموارد المالية

(أ) القيام ، على أساس يمنح ، بمواجهة التكاليف الإضافية الكاملة للتدابير التي تتخذها البلدان النامية الأطراف للتصدي لتغير المناخ ، وفقا لمعايير يضعها مؤتمر الأطراف ؛

(ب) تغطية التكاليف التي تقع على عاتق البلدان النامية الأطراف بفعل تدابير التكيف والتخفيف التي قد تلزم نتيجة للأثار المعاكسة المترتبة على تغير المناخ والتكاليف الاجتماعية والاقتصادية المباشرة وغير المباشرة التي قد تتكبدها البلدان النامية نتيجة لتنفيذ الاتفاقية ؛

(ج) تكون الآلية مسؤولة عن تلقي المساهمات المقررة والمساهمات الأخرى ، المالية منها أو غير المالية المقدمة من الأطراف وهيئات أخرى ، وفقا للمعايير التي يحددها مؤتمر الأطراف ؛

(د) وضع إجراءات محاسبية مناسبة تكفل القيام ، على الوجه السليم ، بتسجيل وإضافة وحساب كافة الانصبة المقررة والمساهمات المقدمة للوفاء بالالتزامات الناشئة عن الاتفاقية ؛

(هـ) تكون الآلية مسؤولة عن تيسير تعيين واختيار المشاريع والأنشطة اللازمة لدعم جهود الأطراف الرامية إلى الوفاء بالتزاماتهم بموجب هذه الاتفاقية ؛

(و) تمويل خدمات الصندوق المتعلقة بالسكترارية وما يتصل بها من تكاليف دعم ؛

(ز) تقديم تقرير سنوي إلى مؤتمر الأطراف عن عملياتها وكذلك ، عند

الاقتضاء ، تقديم معلومات إلى الهيئات الفرعية لمؤتمر الأطراف ،
ليتسنى لهما الوفاء بما عهد إليهما به من ولايات ؛

(ح) القيام ، على نحو عام ، بتمويل المشاريع والأنشطة التي تُنظم بموجب
هذه المادة ووفقاً للأحكام المنصوص عليها في هذه الاتفاقية .

الوظائف المتصلة بنقل التكنولوجيا

(ط) القيام ، عملاً بالمبادئ التوجيهية التشغيلية وتوجيهات السياسة
العامة الصادرة عن مؤتمر الأطراف ، بتنسيق الإجراءات المناسبة
واتخاذ الخطوات الضرورية للنهوض بنقل التكنولوجيا وتيسيره
والتمكن له ؛

(ي) تقديم تمويل لشراء التكنولوجيات المطلوبة لغرض تنفيذ المشاريع
التي تظلع بها البلدان النامية الأطراف في إطار الآلية التي ينشئها
صندوق المناخ الدولي ؛

(ك) تعزيز وكذلك ، عند الضرورة ، تمويل ما تحتاج إليه الأطراف من تبادل
للمعلومات التكنولوجية وإتاحة إمكانية الوصول إليها . وينبغي أن
تشمل المعلومات التكنولوجية ، في جملة أمور ، التكنولوجيات
السليمة والصحيحة بيئياً ، بما في ذلك التكنولوجيات التي أهملت أو
استعُض عنها ، والخيارات التكنولوجية ، وشروط الاتجار ، وتكاليف
التنفيذ ، والأمن التكنولوجي ؛

(ل) تنسيق طرق ووسائل تطوير شراكات تكنولوجية طويلة الأجل بين حائزي
التكنولوجيا السليمة بيئياً والمستعملين المحتملين في الأطراف
المتعاقدة ، وخاصة البلدان النامية ، على أن توضع في الحسبان
أهدافها وسياساتها الوطنية ؛

(م) القيام ، عندما يطلب إليها ذلك طرف متلق أو مجموعة أطراف متلقية
وبأحكام وشروط توافق عليها البلدان المتلقية ، بتنظيم مناقصات
تنافسية دولية لشراء التكنولوجيات المطلوبة من أجل نقلها إلى
الأطراف الطالبة ؛

(ن) تقديم المساعدة المطلوبة إلى طرف متلق أو مجموعة من الأطراف
المتلقية بغية تقييم العطاءات المعروضة في مناقصات تنافسية

دولية ، وتمكين الاطراف الطالبة من الحصول على أفضل الاحكام والشروط المواتية بما في ذلك ، في جملة أمور ، ومن حيث السعر ، نقل المعرفة الفنية ، ومتطلبات السلامة والمتطلبات البيئية العالية المستوى ، والتدريب ، وتوريد قطع الغيار ، والصيانة ؛

(س) ضمان تنمية بناء القدرات الذاتية في البلدان النامية الاطراف ، بما في ذلك التكنولوجيات غير المشمولة ببراءات اختراع ، وفقا للخطط والاهداف والاولويات الإنمائية لهذه البلدان وذلك عن طريق القيام ، في جملة أمور ، بتوريد المعدات الضرورية ، والخبرة الفنية والمرافق المطلوبة للبحث والتطوير ، وتدريب الموظفين العلميين والتقنيين والإداريين .]

[نص إضافي ممكن يتمثل بالاهداف في إطار المادة ٢٢ (على أساس الوثيقة Misc.12) (V)]

١ - يكون لالية التمويل الوظائف التالية :

- (أ) تنفيذ الالتزامات المتعهد بها بموجب الاتفاقية ؛
- (ب) التكيف مع الآثار المعاكسة الناتجة عن تغير المناخ والتخفيف منها وفقا لخططها وأولوياتها وأهدافها الإنمائية الوطنية ؛
- (ج) توفير إمكانية الوصول إلى "أحدث ما وصل إليه العلم" من التكنولوجيات [السليمة و] الصحيحة بيئيا ؛
- (د) تعزيز القدرات المؤسسية الفعالة لمعالجة تغير المناخ ، بما في ذلك تنمية الموارد البشرية ؛
- (هـ) تعزيز البحوث المتعلقة بكافة انبعاثات غازات الدفيئة المنبعثة من الأنشطة القائمة ولا سيما في قطاعات الطاقة والنقل والزراعة والصناعة ؛
- (و) إجراء بحوث ومشاريع استطلاعية بشأن تعزيز البوائع الطبيعية لغازات الدفيئة والتي يكون لها مقومات البقاء .]

(V) النص الراهن المقابل لمشروع هذه المادة هو البديل باء من الفرع

رابعا - ٢ - ٢ .

[سادسا - ٧ - التامين]

ينشئ الاطراف آليات مالية تكميلية منفصلة لمساعدة البلدان النامية ، وخاصة أقل البلدان نموا ، والبلدان النامية الجزرية الصغيرة والساحلية الواطئة الضعيفة [والبلدان النامية ذات المناطق الجبلية المعرضة لمخاطر] [والبلدان التي تعاني من التصحر أو الجفاف] ، على تفادي وتخفيف الاثار المعاكسة المترتبة على ارتفاع منسوب مياه البحار بفعل تغير المناخ ، كما هو منصوص عليه تحديدا في [المرفق الخامس] (آلية التامين) .

سابعاً - الإجراءات

سابعاً - ١ - التقارير

تقديم التقارير

١ - [يجب على] [يجوز لـ] كل طرف [وفقاً لظروفه وقدراته المعينة] أن يقدم إلى الأمانة تقريراً عن [استراتيجيته الوطنية وعن السياسات و] التدابير التي [اتخذها] [يقوم باتخاذها] تنفيذاً لالتزاماته [فضلاً عن تكاليف الغرض البديلة للتخلي عن خيار] إنمائي وطني [وعن] مشاريع لنقل موارد مالية وتكنولوجيات [بمقتضى الاتفاقية] ، وكذلك عن أية إجراءات أخرى يعتبرها وثيقة الصلة [فيما يتعلق بأهداف الاتفاقية] ، [بما في ذلك مدى ما ساهم به تلك التدابير في الوفاء بتلك الالتزامات] ، [توضع] [وفقاً لـ] [ويجوز أن تشمل] الأحكام المنصوص عليها في [المرفق الثالث] لهذه الاتفاقية [بما يتمشى مع القوانين واللوائح الوطنية] . وبالنسبة إلى البلدان النامية الأطراف ، يكون الوفاء بهذا الالتزام مشروطاً بتوافر ما يقابله من الموارد المالية الجديدة والإضافية] .

التقرير الأول

٢ - بالنسبة إلى البلدان المتقدمة الأطراف ، [يجب] [يجوز] أن يقدم التقرير الأول خلال سنة [واحدة] [سنتين اثنتين] من بدء نفاذ الاتفاقية [بالنسبة إلى ذلك البلد] أو خلال سنة [واحدة] [سنتين اثنتين] من التصديق على الاتفاقية أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها . وبالنسبة إلى البلدان النامية الأطراف ، [يجب] [يجوز] أن يقدم التقرير الأول خلال [سنتين اثنتين] [أربع] [خمس] سنوات من بدء نفاذ الاتفاقية [بالنسبة إلى ذلك البلد] أو خلال [سنتين اثنتين] [أربع] [خمس] سنوات من التصديق على الاتفاقية أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها .

٣ - يجب مساعدة البلدان النامية الأطراف في هذه الاتفاقية على إعداد التقرير . وستشمل هذه المساعدة مساعدة تقنية ومالية على السواء فضلاً عن تحديد الحاجات التقنية والمالية المرتبطة بتنفيذ واستعراض هذه التقارير .

تواتر التقارير اللاحقة

(انظر أيضا المرفق الثالث)

[٤ - سيتراوح التواتر الذي ستقدم به التقارير وعمليات استيفائها بين سنة واحدة وخمس سنوات ، بحسب اختلاف مستويات انبعاثات ثاني أكسيد الكربون المتمثلة بالطاقة للفرد الواحد ، على نحو ما حدده مؤتمر الأطراف ، بالاستناد الى البيانات المقبولة دوليا] .

تقديم تقارير المناطق/المجموعات

[٥ - يجوز لأي مجموعة من الأطراف ، رهنا بإشعار مسبق يوجه الى [اللجنة الاستشارية المعنية بالتنفيذ] [هيئة مكلفة بالتنفيذ] ، [وبموافقة مؤتمر الأطراف] أن تقدم تقريراً مفرداً وفاء بالتزاماتها بموجب الفقرة ١ أعلاه [شريطة أن يتضمن ذلك التقرير تفاصيل مساهمة كل طرف في الوفاء بالتزاماته الفردية] [٠] .

إحالة التقارير الى مؤتمر الأطراف

[٦ - [يجب] [يجوز] أن تحيل الامانة التقارير المقدمة من الأطراف الى مؤتمر الأطراف ، [في غضون أربعة أشهر من تلقي تلك التقارير] باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة ٨ أدناه .

إحالة التقارير الى اللجنة الاستشارية المعنية بالتنفيذ

[٧ - [يجب] [يجوز] أن تحيل الامانة التقارير المقدمة [من الأطراف الى [اللجنة الاستشارية المعنية بالتنفيذ] [الهيئة المكلفة بالتنفيذ]] [٠]

المعلومات السرية

[٨ - يجب على الامانة أن تضمن عدم الكشف عن المعلومات [التي يصفها الطرف المقدم لها بأنها سرية] [و] [التي ينطبق عليها معيار السرية المنصوص عليه في المرفق الثالث] [لأي من الأطراف الأخرى وتجمع] [ويجب أن تجمّعها] لحماية سرّيتها [قبل أن تتاح لجميع الأطراف] [٠]

سابعا - ٢ - (البديل ألف)

حل المسائل المتملة بتفسير الاتفاقية وتنفيذها

العملية

[١ - [مع عدم الإخلال بالفقرة ٥] يقوم مؤتمر الأطراف ، في الوقت المناسب ، بدراسة وحل المسائل التي تتمثل بتفسير وتنفيذ الاتفاقية [بما في ذلك تلك المسائل] التي تعرضها عليه كتابة الأطراف أو هيئاته الفرعية . وله أن ينشئ لهذه الغاية ، هيئة [مخصصة واحدة أو أكثر] من بين أعضائه يتم تعيينها . [وتكون مدة وظيفتها معينة ومحدودة] وفقا للمرفق ... (ستتم صياغة المرفق) . [وإذا كانت المسائل تتمثل بطرف محدد ، تقوم الهيئة (الهيئات) المخصصة بدعوة ممثل للطرف الذي هو موضوع المسألة (ويشار إليه فيما يلي باسم "الطرف المعني") لحضور اجتماعات الهيئة .] [وعند النظر في المسألة قبل انعقاد الاجتماع العادي التالي لمؤتمر الأطراف وبعد الاجتماع الذي تم فيه إنشاء الهيئة المخصصة ، تقوم الهيئة المخصصة بما يلي :

(أ) إذا كانت المسألة متملة بطرف محدد ، [(يشار إليه فيما يلي باسم "الطرف المعني") تخطر الطرف المعني كتابة بأن مسألة تتمثل بتفسير [٥] وتنفيذ [٥] لأحكام الاتفاقية قد أثرت ؛

(ب) [إذا كانت المسألة تتمثل بطرف محدد ،] تطلب من الطرف المعني الاستجابة [و] المشاركة في المشاورات مع الهيئة [وحضور اجتماعات الهيئة] ؛

(ج) تطلب من أي طرف يعرض المسألة على مؤتمر الأطراف أن يشترك في المشاورات مع الهيئة وأن يحضر اجتماعات الهيئة ؛

(د) تستشير ، حسبما تراه ضروريا ، ممثلي أي طرف وهيئات الخبراء الأخرى ؛

(هـ) تطلب من الطرف المعني أن يخطر الهيئة (الهيئات) المخصصة بمبنى قدرته على التنفيذ الكامل للأحكام التي هي موضوع المسألة وأحكام الاتفاقية ككل ، وباحتياجاته المتملة بتنفيذ الاتفاقية ؛

(و) تعزز ، مستخدمة الوسائل والمؤسسات والأموال المتاحة بموجب الاتفاقية ، قدرة الطرف المعني على الامتثال للاتفاقية وتنفيذ التزاماته المترتبة عليها ؛ و

(ز) تقدم الى مؤتمر الاطراف تقريراً عن نتائج المشاورات ، بما في ذلك ، عند الاقتضاء ، توصية لحل المسألة .]

[إضافة ممكنة إلى الفقرة ١

يجوز لمؤتمر الاطراف ، في انتظار الحل النهائي للمسألة ، أن يتخذ أي إجراء مؤقت يراه ضروريا لتعزيز أهداف الاتفاقية .]

[بديل للفقرة ١

١ - يقوم مؤتمر الاطراف ، في الوقت المناسب ، بدراسة وحل المسائل التي تتصل بتفسير وتنفيذ الاتفاقية التي تعرضها عليه كتابة الاطراف أو هيئاته الفرعية . ولهذه الغاية ، تقوم اللجنة المعنية بالتنفيذ المنشأة بموجب المادة [السادسة - ٥] (لجنة التنفيذ) بدراسة هذه المسائل وتقدم تقريراً الى مؤتمر الاطراف .]

النظر في التقرير

[٢ - ينظر مؤتمر الاطراف ، في اجتماعه [العادي] التالي ، في التقرير المقدم من [هيئة مخصصة] [اللجنة المعنية بالتنفيذ] و [ينتهج أي سبيل للعمل] [يعتمد أي توصية] [يصدر توصيات عن إجراءات] [يعتبرها] ضرورة لتعزيز أهداف الاتفاقية . وفي القيام بذلك ، يجوز لمؤتمر الاطراف [أو لهيئة مخصصة] القيام ، في أي وقت ، بالتماس رأي استشاري من [هيئة مخصصة من الخبراء القانونيين] [هيئة فرعية أنشأتها الاتفاقية أو أنشئت بموجبها] [ويجوز أيضا لمؤتمر الاطراف أن يطلب رأياً استشارياً من محكمة العدل الدولية ، إذا كان ذلك مناسباً .]

قرارات مؤتمر الاطراف

[٣ - إذا لم يمثل الطرف المعني لنهج العمل الذي يحدده مؤتمر الاطراف ، يجوز لمؤتمر الاطراف أيضا أن يتخذ أي إجراء آخر يعتبره ضروريا لتعزيز أهداف الاتفاقية ، [بما في ذلك : ...] .]

التصويت

٤ - تبذل الاطراف قمارى جهدها لاتخاذ [إجراءات] [قرارات] بموجب هذه المادة بتوافق الآراء . وإذا [استُنفدت] [فشلت] [جميع] الجهود الرامية الى تحقيق توافق آراء ، [تتخذ] [تعتمد] [إجراءات] [توصيات] [كملاذ أخير ،] بأغلبية [ثلثي] [ثلاثة أرباع] أصوات الاطراف الحاضرة والمصوتة .

[فقرة إضافية ممكنة]

٥ - يجوز لمؤتمر الاطراف أن يزعم على عدم استخدام الإجراء المبين في هذه المادة ، إذا كانت مسألة التفسير أو التنفيذ المعينة قيد النظر من جانب محكمة التحكيم طبقا للمادة [سابعاً - ٢] (البديل ٢) (تسوية المنازعات) أو محكمة العدل الدولية .]]

[بديل ممكن لـ صابعا - ٢ (البديل ألف)]

العملية

١ - يجوز للأطراف [ولاي هيئة فرعية أنشأتها الاتفاقية أو أنشئت بموجبها] أن توجه نظر مؤتمر الأطراف الى مسائل تتعلق بتنفيذ الاتفاقية . ويجوز لأي طرف يشعر بالقلق إزاء تنفيذ طرف آخر لالتزاماته بموجب الاتفاقية ، أو إزاء قدرته هو ذاته على تنفيذ هذه الالتزامات تماما أن يبلغ قلقه الى مؤتمر الأطراف ، من خلال الامانة . ويقوم مؤتمر الأطراف ، في الوقت المناسب ، بالنظر في أي مسألة من هذا القبيل ويسعى الى حلها . ولهذه الغاية ، يجوز له ، عند الاقتضاء ، أن ينشئ هيئة مخصصة تتألف من ... من أعضائه .

٢ - تقوم الهيئة المخصصة ، لدى النظر في المسألة قبل الاجتماع العادي التالي لمؤتمر الأطراف ، بما يلي :

(أ) دعوة الطرف الذي عرض المسألة على مؤتمر الأطراف ، وأي طرف آخر يكون تنفيذه للاتفاقية موضع شك ، الى حضور اجتماعات الهيئة والاشتراك في المشاورات معها ؛

(ب) منح الطرف الذي يكون تنفيذه للاتفاقية موضع شك فرصة كاملة لإعلام الهيئة بقدرته على تنفيذ التزاماته بموجب الاتفاقية وباحتياجاته المتعلقة بتلك المسألة ؛

(ج) التشاور حسبما تراه ضروريا ، مع أي هيئة فرعية أنشأتها الاتفاقية أو أنشئت بموجبها ، ومع هيئات الخبراء الأخرى ؛

(د) القيام ، عند الاقتضاء ، بتميز قدرة الطرف ، الذي يكون تنفيذه للاتفاقية موضع شك ، على أن ينفذ تماما التزاماته بموجب الاتفاقية ؛

و

(هـ) تقديم تقرير عن نتائج مشاوراتها ، مشفوع بأي توصيات ، الى الاجتماع العادي التالي لمؤتمر الأطراف .

النظر في التقرير

٣ - يجوز لمؤتمر الأطراف ، بعد النظر في تقرير الهيئة المختصة ، أن يقرر اعتماد توصية أو توصيات لتعزيز التنفيذ الكامل للاتفاقية ولدعم أهدافها .

التمويت

٤ - يبذل مؤتمر الأطراف قصارى الجهود لاتخاذ القرارات بموجب هذه المادة بتوافق الآراء . وإذا استُنغدت جميع الجهود الرامية الى تحقيق توافق الآراء ، تُتخذ القرارات كملاد أخير ، بأغلبية ثلثي أصوات الأطراف الحاضرة والمصوّتة .

قواعد إضافية

٥ - يجوز لمؤتمر الأطراف ، لدى صياغة أحكام الفقرة ٢ من هذه المادة ، أن يضع قواعد إضافية تتعلق بعضوية الهيئات المختصة واجتماعاتها وإجراءاتها .

العلاقة بتسوية المنازعات (سابعاً - ٢) (البديل باء)

الخيار ١

٦ - إذا ظل أي طرف ، بعد انقضاء ... شهر على بداية عرض أي مسألة على الامانة عملاً بالفقرة ١ من هذه المادة ، يشعر بقلق متعل بتنفيذ طرف آخر لالتزاماته بموجب الاتفاقية ، يحق له أن يحتج بإجراءات تسوية المنازعات ، المقررة في المادة [سابعاً - ٢] (البديل باء) (تسوية المنازعات) من الاتفاقية .

الخيار ٢

٦ - لا تخل أحكام هذه المادة بإعمال المادة [سابعاً - ٢] (البديل باء) (تسوية المنازعات) من الاتفاقية .

سابعاً - ٢ - (البديل باء)

تسوية المنازعات

التفاوض والوسائل السلمية الأخرى

[١ - في حالة حدوث نزاع بين الأطراف فيما يتعلق بتفسير أو تطبيق هذه الاتفاقية أو أي من بروتوكولاتها ، تسعى الأطراف المعنية إلى حل النزاع عن طريق التفاوض [أو بالطريقة المبينة في المرفق ... (حل المسائل المتعلقة بتفسير وتنفيذ الاتفاقية) .]

٢ - إذا لم تستطع الأطراف المعنية التوصل إلى اتفاق عن طريق التفاوض ، يجوز لها أن تلتزم معاً بالمساعي الحميدة لطرف ثالث أو أن تطلب وساطته .]

اللجوء إلى إجراءات الطرف الثالث الأخرى

[٣ - إذا لم تستطع الأطراف المعنية تسوية نزاعها بالطريقة المبينة في الفقرتين ١ و ٢ في هذه المادة ، يعرض النزاع ، إذا وافقت الأطراف على ذلك ، على محكمة العدل الدولية أو يعرض للتحكيم وفقاً [للمرفق الرابع] .]

٤ - إن الغشل في التوصل إلى اتفاق مشترك بشأن عرض النزاع على محكمة العدل الدولية أو عرضه للتحكيم لا يحل الأطراف من مسؤولية مواصلة اللجوء إلى وسائل التسوية بمقتضى الفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة .]

٥ - عند التصديق على الاتفاقية أو قبولها أو الموافقة عليها أو الانضمام إليها أو في أي وقت بعد ذلك ، يجوز لأي دولة أو منظمة تكامل اقتصادي إقليمية إصدار إعلان في مك كتابي يقدم إلى الوديع مفاده ، بالنسبة لنزاع لم تتم تسويته وفقاً للفقرتين ١ و ٢ أعلاه ، أنهما يقبلان فيما يتصل بقبول أي طرف نفس الالتزام ، اللجوء إلى وسيلة من وسيلتي تسوية المنازعات التاليتين أو كليهما :

(أ) التحكيم وفقاً [للمرفق الرابع] ،

(ب) عرض النزاع أمام محكمة العدل الدولية .

- ٦ - يظل الإعلان الصادر بموجب الفقرة ٥ أعلاه ساريا الى أن ينقضي سريانه وفقا لأحكامه أو بعد ثلاثة أشهر من إيداع إشعار خطي بنقضه لدى الوديع .
- ٧ - لا يؤثر الإعلان الصادر بموجب الفقرة ٥ أعلاه في أعمال الفقرتين ١ و ٢ من هذه المادة .
- ٨ - لا يؤثر إصدار إعلان جديد أو إشعار بالنقض أو انقضاء سريان الإعلان ، بأية طريقة من الطرق ، في الإجراءات قيد البت أمام محكمة العدل الدولية أو هيئة التحكيم ، ما لم يتفق الأطراف في النزاع على خلاف ذلك .
- ٩ - تودع الإعلانات والإشعارات المشار إليها في هذه المادة لدى الوديع الذي يحيل نسخا منها الى الامانة وإلى جميع الأطراف .
- ١٠ - إذا لم تستطع الأطراف المعنية ، بعد انقضاء إثني عشر شهرا على طلب مقدم عملا بالفقرة ١ من هذه المادة ، أن تسوي نزاعها أو إذا لم تتفق على اختصاص محكمة العدل الدولية أو هيئة التحكيم فإن النزاع

الخيار ١ : لجنة التوفيق

يعرض على لجنة توفيق . وتتألف اللجنة من عدد متساو من الاعضاء يعينهم كل طرف من الأطراف المعنية ومن رئيس يشترك في اختياره الاعضاء الذين تعينهم الأطراف . وتصدر اللجنة قرارا نهائيا وغير ملزم تدرسه الأطراف بحسن نية .

الخيار ٢ : التسوية القضائية

يجوز أن يعرض على هيئة التحكيم بناء على طلب أي طرف من الأطراف .

سابقا - ٣ - تعديل الاتفاقيةالاقتراحات

- ١ - يجوز لأي طرف أن يقترح تعديلات لهذه الاتفاقية .

اعتماد التعديلات

- ٢ - تعتمد تعديلات هذه الاتفاقية في اجتماع [عادي] لمؤتمر الأطراف . وتبلغ الأمانة إلى الأطراف نص أي تعديل مقترح لهذه الاتفاقية قبل انعقاد الاجتماع الذي يقترح اعتماده فيه [بثلاثة] [بستة] أشهر على الأقل . وتقوم الأمانة أيضا بتبليغ التعديلات المقترحة إلى موقعي الاتفاقية للعلم .

- ٣ - تبذل أطراف هذه الاتفاقية قصارى جهدها للتوصل إلى اتفاق على أي تعديل مقترح للاتفاقية بتوافق الآراء . [فيذا استنفدت كل الجهود الرامية إلى تحقيق توافق الآراء دون التوصل إلى اتفاق ،] [فيذا لم يبد مرجحا أن الجهود ستحقق هذا الهدف ،] يعتمد التعديل بأغلبية [ثلثي] [ثلاثة أرباع] أصوات الأطراف الحاضرة والمصوتة في الاجتماع [التي تمثل انبعاثاتها [النافية] من [غازات الدفيئة] [ثاني أكسيد الكربون] [٧٥ في المائة] [٨٠ في المائة] على الأقل من الرقم التقديري العالمي لـ [صافي] [الانبعاثات من] [ثاني أكسيد الكربون] [غازات الدفيئة] في [السنة] [السنوات الخمس] السابقة ، ويقدم الوديع التعديل إلى جميع الأطراف للتصديق عليه أو قبوله أو الموافقة عليه .

التمويت

- ٤ - لأغراض هذه المادة تعني عبارة "الأطراف الحاضرة والمصوتة" الأطراف الحاضرة التي تدلي بأصواتها إيجابا أو نفيا .

بدء نفاذ التعديلات

- ٥ - تودع وثائق التصديق على التعديلات أو قبولها أو الموافقة عليها لدى الوديع . ويبدأ نفاذ التعديلات المعتمدة وفقا للفقرة (٣) أعلاه ، [بالنسبة إلى الدول التي قبلت التعديل] [ما لم يُنص على غير ذلك في مك التعديل ذاته] في اليوم التسعين بعد تاريخ استلام الوديع إشعارات التصديق عليها أو قبولها أو الموافقة عليها من جانب ما لا يقل عن [ثلثي] [ثلاثة أرباع] الأطراف في هذه الاتفاقية [التي

تمثل انبعاثاتها [الصافية] من غازات الدفيئة ما لا يقل عن ٨٠ في المائة من الانبعاثات العالمية [الصافية] في السنة السابقة .

٦ - يبدأ نفاذ التعديلات بالنسبة الى أي طرف آخر في اليوم التسعين بعد تاريخ إيداع هذا الطرف مك تصديقه على التعديلات أو مك قبوله لها أو مك موافقته عليها .

سابعا - ٤ - البروتوكولات

الاعتماد

١ - [تشكل هذه الاتفاقية وبروتوكولاتها معا نظاما قانونيا دوليا فيما يتصل بتغيير المناخ .] ويجوز لمؤتمر الأطراف في أي اجتماع [عادي] أن يعتمد بروتوكولات [تهدف الى تنفيذ المقاصد والمبادئ [الشاملة] المقررة في الاتفاقية ، بتحديد التدابير أو الالتزامات [الشاملة] المتصلة : بجوانب [معينة] [بكل الجوانب] لتغيير المناخ] .
[ويجب أن تطابق البروتوكولات أحكام الاتفاقية .]

إشعار الأطراف

٢ - تبليغ الأمانة نص أي بروتوكول مقترح الى الأطراف قبل انعقاد اجتماع من هذا القبيل [بثلاثة] [بأربعة] [بسته] أشهر على الأقل .

بدء النفاذ

[٣ - تُقرر شروط بدء نفاذ أي بروتوكول في المصك نفسه [ويجوز أن تشمل أحكاما تتعلق بإجراءات [معلقة] [متفاوتة] لبدء النفاذ] .]

أطراف البروتوكول

[٤ - يجوز لأطراف الاتفاقية وحدها أن تكون أطرافا في البروتوكول .]

أطراف البروتوكول وحدها تتخذ القرارات المتصلة بالبروتوكول

٥ - [مع عدم الإخلال بأحكام الفقرة ٤ أعلاه] لا تتخذ القرارات بموجب أي بروتوكول إلا أطراف البروتوكول المعني .]

سابعاً - ٥ - اعتماد وتعديل مرفقات الاتفاقية

المرفقات جزء لا يتجزأ من الاتفاقية

١ - تشكل مرفقات هذه الاتفاقية جزءاً لا يتجزأ من هذه الاتفاقية وتشكل أي إشارة إلى هذه الاتفاقية إشارة في نفس الوقت إلى أي من مرفقات لها ، ما لم يُنص صراحة على غير ذلك . [وتقتصر هذه المرفقات على [المسائل الإجرائية والعلمية والتقنية والادارية] [القوائم التقنية أو النماذج العلمية أو التقنية الطابع] [القوائم والنماذج وأي مادة أخرى ذات طابع وصفي فقط] .]

اعتماد مرفقات إضافية للاتفاقية

٢ - تقترح مرفقات [إضافية] للاتفاقية وتعتمد وفقاً للإجراء المنصوص عليه في المادة [سابعاً - ٣] (تعديل الاتفاقية) .

إجراءات بدء نفاذ المرفقات الإضافية للاتفاقية

٣ - يبدأ نفاذ المرفقات المعتمدة وفقاً للفقرة ٢ أعلاه بالنسبة إلى جميع أطراف الاتفاقية بعد [ثلاثة] [أربعة] [ستة] أشهر من تاريخ إصدار الوديع إشارات باعتماد المرفق إلى هذه الأطراف ، باستثناء الأطراف التي أشعرت الوديع ، كتابة ، خلال تلك الفترة بعدم قبولها للمرفق . ويبدأ نفاذ المرفق بالنسبة إلى الأطراف التي تسحب إشعارها بعدم القبول في اليوم التسعين بعد تاريخ استلام الوديع لسحب هذا الإشعار .

إجراءات تعديل المرفقات

٤ - يخضع اقتراح واعتماد وبدء نفاذ أي تعديل لمرفقات الاتفاقية لنفس الإجراءات المتعلقة باقتراح واعتماد وبدء نفاذ مرفقات الاتفاقية .

٥ - إذا انطوى مرفق إضافي أو تعديل لمرفق على تعديل للاتفاقية ، فلا يبدأ نفاذ المرفق الإضافي أو المرفق المعدل إلى أن يبدأ نفاذ تعديل هذه الاتفاقية .

سابعا - ٦ - حق التصويت

- ١ - لكل طرف في هذه الاتفاقية صوت واحد ، باستثناء ما هو منصوص عليه في الفقرة ٢ أدناه .
- ٢ - تمارس منظمات التكامل الاقتصادي الاقليمية ، في المسائل التي تقع في دائرة اختصاصها ، حقها في التصويت بعدد من الأصوات يعادل عدد الدول الاعضاء فيها الاطراف في الاتفاقية [والحاضرة وقت إجراء التصويت] . ولا تمارس منظمات كهذه حقها في التصويت إذا مارست أي دولة من الدول الاعضاء حقها في التصويت ، والعكس بالعكس .

ثامنا - الاحكام الختامية

ثامنا - ١ - الوديع

يكون الامين العام للأمم المتحدة هو وديع هذه الاتفاقية .

شامنا - ٢ - التوقيع

يفتح باب توقيع هذه الاتفاقية أمام الدول [الاعضاء في الامم المتحدة أو الاعضاء
في الوكالات المتخصصة التابعة للامم المتحدة] وأمام منظمات التكامل الاقتصادي
الاقليمية في [] من [] الى [] ، وفي مقر الامم المتحدة
بنيويورك من [] الى [] .

ثامنا - ٣ - التصديق والقبول والموافقة والانضمام

١ - تخضع هذه الاتفاقية لتصديق أو قبول أو موافقة أو انضمام الدول ومنظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية . ويفتح باب الانضمام إليها من اليوم التالي لتاريخ إقفال باب توقيعها . وتودع مكوك التصديق والقبول والموافقة والانضمام لدى الوديع .

منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية

٢ - كل منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي تصبح طرفا في هذه الاتفاقية دون أن يكون أي من دولها الأعضاء طرفا فيها ملزمة بكافة الالتزامات التي توجبها الاتفاقية . أما في حالة المنظمات التي يكون عضو واحد أو أكثر من دولها الأعضاء طرفا في هذه الاتفاقية ، فيتعين على المنظمة ودولها الأعضاء البت في توزيع المسؤوليات فيما بينها عن أداء التزاماتها بموجب الاتفاقية . وفي هذه الحالات ، لا يحق للمنظمة والدول الأعضاء ممارسة حقوقهما بموجب هذه الاتفاقية في وقت واحد .

إعلانات الاختصاص

٣ - تعلن منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية في مكوك تصديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها مدى اختصاصها بالمسائل التي تنظمها هذه الاتفاقية . وتخطر هذه المنظمات أيضا الوديع ، الذي عليه أن يخطر الأطراف بدوره ، بأي تعديل هام لمدى اختصاصها .

ثامنا - ٤ - بدء النفاذ

بدء نفاذ الاتفاقية

١ - يبدأ نفاذ هذه الاتفاقية في :

(أربعة خيارات)

الخيار ١ :

اليوم التسعين بعد تاريخ ايداع المك [العشرين] [الخامس والعشرين] [الأربعين] [الخمسين] [الستين] [الثمانين] للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام .

الخيار ٢ :

اليوم التسعين بعد تاريخ ايداع مك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام من جانب الدول أو منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية التي يمثل [صافي] انبعاثاتها من غازات الدفيئة [ثاني أكسيد الكربون] [ثلثي] [ثلاثة أرباع] الرقم التقديري لمجموع صافي الانبعاثات العالمية في [سنة] .

الخيار ٣ :

اليوم التسعين بعد تاريخ ايداع المك [العشرين] [الخامس والعشرين] [الأربعين] [الخمسين] [الستين] [الثمانين] للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام و مك التصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام من جانب الدول أو منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية التي يمثل [صافي] انبعاثاتها من غازات الدفيئة [ثاني أكسيد الكربون] [ثلثي] [ثلاثة أرباع] الرقم التقديري لمجموع صافي الانبعاثات العالمية في [سنة] .

الخيار ٤ :

اليوم التسعين بعد تاريخ ايداع المك [العشرين] [الخامس والعشرين] [الأربعين] [الخمسين] [الستين] [الثمانين] للتصديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام أو اليوم التسعين بعد تاريخ إيداع مك التصديق

أو قبول أو موافقة أو انضمام الدول أو منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية التي يمثل [صافي] انبعاثاتها من غازات الدفيئة [ثاني أكسيد الكربون] [ثلثي] [ثلاثة أرباع] الرقم التقديري لمجموع صافي الانبعاثات العالمية في [سنة] ، أيهما أسبق .

بدء النفاذ بالنسبة للأطراف بعد بدء نفاذ الاتفاقية فعلا

٣ - يبدأ نفاذ الاتفاقية بالنسبة لأي دولة أو منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي تصدق على هذه الاتفاقية أو تقبلها أو توافق عليها أو تنضم إليها بعد ايداع المـك [المـشرين] [الخامس والعشرين] [الأربعين] [الخمسين] [الستين] [الثمانين] للتـمـديق أو القبول أو الموافقة أو الانضمام [وفقا للفقرة ١] ، في اليوم التسعين بعد تاريخ ايداع هذه الدولة أو هذه المنظمة الإقليمية للتكامل الاقتصادي لمك تمديقها أو قبولها أو موافقتها أو انضمامها .

منظمات التكامل الاقتصادي الإقليمية

٣ - لأغراض الفقرتين ١ و ٢ أعلاه ، لا يعد أي مك تودعه أي منظمة إقليمية للتكامل الاقتصادي إضافة للصكوك المودعة من جانب الدول الأعضاء في هذه المنظمة .

ثامنا - ٥ - التحفظات والإعلانات

١ - [لا] يجوز إبداء تحفظات على هذه الاتفاقية .

الأطراف غير الممنوعة من إصدار إعلانات

[٢ - بيد أنه ليس في الفقرة ١ أعلاه ما يمنع أي دولة أو منظمة اقليمية للتكامل الاقتصادي من أن تصدر إعلانات أو بيانات عند توقيعها هذه الاتفاقية أو تصديقها أو موافقتها عليها أو قبولها لها أو انضمامها إليها ، شريطة ألا يكون القصد من هذه الاعلانات أو البيانات استبعاد أو تعديل الآثار التي تترتب على أحكام الاتفاقية عند تطبيقها على تلك الدولة أو المنظمة الإقليمية للتكامل الاقتصادي] .

شامنا - ٦ - الانسحاب

الإشعار كتابة بالانسحاب من الاتفاقية

- ١ - لأي طرف أن ينسحب من الاتفاقية بإشعار كتابي يوجه إلى الوديع في أي وقت بعد [ثلاث] [أربع] [خمس] سنوات من تاريخ بدء نفاذ هذه الاتفاقية بالنسبة لذلك الطرف .

التاريخ الفعلي للانسحاب

- ٢ - يسري أي انسحاب على هذا الوجه بانتهاء [ستة أشهر] [سنة] من تاريخ استلام الوديع له ، أو في أي تاريخ لاحق على ذلك قد يتحدد في إشعار الانسحاب .

اعتبار الانسحاب من الاتفاقية انسحابا من البروتوكول

- ٣ - يعتبر أي طرف ينسحب من هذه الاتفاقية منسحبا أيضا من أي بروتوكول يكون طرفا فيه . [الانسحاب من بروتوكول تنظمة أحكام هذا البروتوكول] .

شامنا - ٧ - حجية النصوص

يودع أصل هذه الاتفاقية ، التي تتماهى في الحجية نصوصها بالاسبانية والانكليزية والروسية والصينية والعربية والفرنسية ، لدى الأمين العام للأمم المتحدة .

وإثباتا لذلك ذيل الموقعون أدناه ، المفوضون حسب الأصول ، هذه الاتفاقية بتوقيعاتهم .

حررت في هذا اليوم من عام ١٩

[المرفقات]

[المرفق الاول]

[البحث (و) التطوير [التكنولوجي] والرصد المنهجي]
[البحث التكنولوجي والعلمي والرصد المنهجي]

١ - تسلم الاطراف بأن أهم [ال] [قضايا] [العلمية] [أوجه عدم التيقن] [التي تكتنف] حالة المعارف المتصلة بتغير المناخ [، وعلاقتها بالتنمية] [هي:]

[تمهيد بديل ممكن]

تقترح المجالات التالية لأغراض المادة [الخامسة - ٢] ، في معرض التشجيع والتعاون على البحث والتطوير التكنولوجي والرصد المنهجي المتصل بتغير المناخ [:

(أ) تفهم التفاعلات بين التغيرات في النظام المناخي والعمليات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والجيولوجية في الجو والمحيطات والأرض ؛

(ب) توثيق التغيرات المعاصرة والتاريخية في مناخ الأرض من خلال الرصد المنهجي الطويل الأجل لجو الأرض ، والمحيطات والنظم الأرضية والايكولوجية ؛

(ج) وضع نماذج للنظام المناخي للأرض والتنبؤ بحجم ومعدل التغير المناخي المقبل على الصعد العالمية والاقليمية والوطنية من جرّاء العمليات الطبيعية والأنشطة الإنسانية على حد سواء ؛

(د) تفهم تأثيرات المناخ [والاستجابة له] على الأنظمة الايكولوجية والأنظمة الاجتماعية والاقتصادية ؛ و

(هـ) تثمين المنهجيات لتقييم خيارات تخفيف أثر تغير المناخ والتكيف معه ، بما في ذلك بحث التكاليف والمنافع [الاجتماعية والاقتصادية] لهذه الخيارات [بما في ذلك التكاليف البديلة للتخلي عن الخيارات] .

[٢] - [تسلم الاطراف بضرورة التعاون] قائمة ارشادية بالمجالات التي يكون التعاون فيها] على إجراء البحث [والتطوير] والرصد المنهجي [ضروريا] ، وفقا للمادة الخامسة - ٢ ، [في مجالات مثل] :

(١) الرصد المنهجي . الرصد المنهجي الطويل الاجل لما في كوكب الارض من جو ومحيطات وبحار وأنظمة أرضية واجتماعية - اقتصادية على نطاق عالمي وإقليمي ، بما في ذلك توثيق التغيرات المعاصرة والتاريخية في بيئة الأرض باللجوء إلى نظام متكامل للرصد ذي قواعد فضائية وأرضية ومحيطية [المناخ العالمي] وما يتصل بذلك من بيانات عن البيئة في العصور الغابرة . [يتعين تأمين الاستخدام الكامل لنظم رصد الجو والمناخ القائمة .] ويقتضي الأمر على وجه التحديد إجراء رصد منهجي لقياس و/أو تقدير :

'١' البارامترات الجوية ، وتشمل ،
- غازات الدفيئة ، والايروسولات وسلائفها الممكنة ؛
- السحب ، حسب النوع والحجم والارتفاع والتكوين والخصائص البصرية ؛
- الهواطل والتبخر وبخار الماء ، ودرجة الحرارة ، والرياح ، والمجالات الإشعاعية .

'٢' البارامترات المحيطية ، وتشمل ،
- التدفقات المحيطية ولا سيما من الحرارة وغازات الدفيئة والايروسولات وسلائفها الممكنة بين سطح المحيط والجو ؛
- منسوب مياه البحر ، ودرجة الحرارة ، والهيجان ، والجريان ، والغطاء الجليدي ، والتكوين الكيميائي ، والنشاط البيولوجي ، واللون .

- '٣'
- بارامترات المناطق الساحلية ، وتشمل ،
- مستوى مياه البحر ، وحرارتها وغير ذلك من البارامترات المحيطية والجوية ذات صلة ؛
 - بارامترات تحدد حالة النظم الايكولوجية الساحلية وقابليتها للبقاء ، بما في ذلك الشُّبب المرجانية والعوالق ؛
 - بارامترات تحدد نوعية المستوطنات البشرية وقابليتها للبقاء . [

- '٤'
- البارامترات الأرضية ، وتشمل ،
- تدفقات الحرارة وغازات الدفيئة والايروسولات وملائفها الممكنة بين الانظمة الايكولوجية والجو ؛
 - مدى اتساع وحالة وإنتاجية الانظمة الايكولوجية المدارة وغير المدارة ؛
 - الخصائص الفيزيائية للسطح مثل درجة الحرارة ، والالبيدو ، والوعورة وبارامترات التربة ، والثلوج ، والجليد ، والمجلدات الأرضية والتربة المقيعية ، ومناسيب البحيرات ، وصرف الانهار ؛
 - العمليات الجيودينامية والاهتزازية والبركانية وآثارها .

- '٥'
- البارامترات الاجتماعية - الاقتصادية ، وتشمل ،
- [نماذج الاستهلاك ؛]

- ديناميات السكان ؛
- التنمية الحضرية ؛
- مكان الريف ؛

- نوع ومدى اتساع وتنوع ممارسات استخدام الأراضي ؛
- المتغيرات الاقتصادية ومنها الاحتياطي من الموارد الطبيعية والتكاليف الإضافية ومشاكل الديون [وأسعار السلع الأساسية] ومعدلات التبادل التجاري ؛
- الخصائص الجغرافية للبلدان ؛
- التكنولوجيا والممارسات في مجالات الطاقة والاحراج والزراعة والنقل والموارد المائية والصناعة ؛
- الصحة البشرية .

(ب) بحوث عمليات التفاعل . بحوث عمليات التفاعل المتزامن للعوامل الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية [والهيدرولوجية والجيولوجية] والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على النظام المناخي في الأرض . ويقتضي الأمر حسن تفهم عمليات التفاعل [ووضع منهجيات] تحكم :

١١' مصادر وبالوعات غازات الدفيئة والايروسولات وسلاسلها الممكنة التي تؤثر على التركيزات الجوية المقبلة والتوازن الإشعاعي في الأرض وكيف يمكن لها أن تتأثر بتغير المناخ . وعلى وجه التحديد :

- تعيين وقياس وتقرير أسلوب لفهم عمليات التفاعل التي تحكم المصادر والبالوعات والمستودعات المحيطية والأرضية والجوية ذات المنشأ البشري والطبيعي ؛
- تقدير كمي للخصائص الإشعاعية وأمد بقائها ؛
- مؤشرات محسنة توضح النفاذ الإشعاعي لغازات الدفيئة [على أن تراعى فيها الانبعاثات التاريخية ؛]

- وضع منهجيات تحملي المصادر والبالوعات والمستودعات
على الصعيد الوطني وتحسين القائم من هذه المنهجيات .

١٣١ الدورة الجوية [للإشعاع] والحرارة والماء ، مع التركيز على
تكون السحب وتبديدها والخصائص الإشعاعية التي تؤثر على
استجابة لنفاذ الدفيئة . وعلى وجه التحديد ، إجراء بحوث
عن :

- توزيع بخار الماء والهواطل والسحب في الجو ؛
 - تقييم الخصائص الإشعاعية للسحب ؛
 - تقييم التباين الزمني للمدخلات الإشعاعية الشمسية
والانتقال الجوي ؛
 - تقييم ألبيدو على السطح ورسم خريطته .
- ١٣١ المحيطات التي تؤثر على أنماط ومعدل تغير المناخ . وعلى
وجه التحديد إجراء دراسات تبين الآليات التي تحكم :
- ديناميات المحيط ؛
 - نقل الحرارة والعناصر الكيميائية ؛
 - عمليات تبادل الطاقة والعناصر الكيميائية مع الجو ؛
 - التفاعلات بين المحيط والارض ؛
 - دور العمليات البيولوجية في دورة الكربون
والكبريت وتجاوبهما مع الأنشطة البشرية ؛
 - التغيرات في منسوب مياه البحر .

١٤' دور الانظمة الارضية في العمليات الهيدرولوجية والايكولوجية
التي تؤثر على تغير المناخ وتوفر المياه إقليميا . وعلى
وجه التحديد ، إجراء دراسات عن دور العمليات الجيوفيزيائية
والبيولوجية والهيدرولوجية الجارية في الأرض في دورة
الطاقة والماء والمغذيات في الأرض والتبادل مع الجو
[وارتفاع منسوب مياه البحار والمياه العذبة في الأنهار]
ومدى التجارب مع التغيرات البيئية .

١٥' الغلاف الجليدي ، ولا سيما في المناطق القطبية ، الذي
يؤثر في التغيرات العالمية لمناسيب مياه البحر وتغير
المناخ إقليميا . وعلى وجه التحديد ، إجراء دراسات عن :

- التوازن الكتلي لغطاء الجليد والأنهار الجليدية في
القطبين ومدى التجاوب مع تغير المناخ ؛

- دور الجليد العائم في تبادل الطاقة بين الجو
والمحيط ؛

- العمليات التي تحكم تراكم الثلوج وإعادة توزيعها
وذوبانها الموسمي ؛

- ديناميات أنظمة التربة الصقيعية .

١٦' المحيط الحيوي والمحيطات ، بما في ذلك ما هو كائن منها
في أنتاركتيكا والأقاليم الواقعة في دائرتها ، ويقوم بعمل
المستودعات والبالوعات ، وكذلك سبل ووسائل صون البالوعات
والمستودعات وتعزيزها وخلق بالوعات ومستودعات جديدة .

١٧' العمليات [التنمية] [الاقتصادية والاجتماعية] التي تسهم
في تغير المناخ وتتفاعل معه . وعلى وجه التحديد ،
الدراسات المتعلقة بكيفية [تأثير] نظام المناخ فيما يلي
وتأثره به :

- [المواد الطبيعية المتاحة ؛]
- النمو الاقتصادي ، والسياسات والممارسات الاقتصادية ؛
- التكنولوجيا والممارسات في مجموعة واسعة من القطاعات ، بما في ذلك الطاقة والزراعة والحراجة والنقل والصناعة ؛
- النظم والسياسات والممارسات الاجتماعية .

(ج)

النمذجة والتنبؤ . التنبؤ بحجم ومعدل تغير المناخ في المستقبل ، بما في ذلك تعيين وإجراء تقييم لأوجه عدم اليقين من خلال وضع وإقرار نماذج متكاملة لنظام المناخ ، مقرونة بنماذج تحليلية واجتماعية واقتصادية محسنة على المستويين الإقليمي [والوطني] ، والصلات والتغذية المرتدة فيما بين تغير المناخ والعمليات الاجتماعية والاقتصادية [وسبل التنمية] . وتقضي الضرورة [بأن تبذل] ، على نطاق عالمي وإقليمي [ووطني] جهود موسعة ومحسنة تشمل بما يلي] :

١١' [تحسين] التمثيل فيما يوضع من نماذج للعمليات التي تؤثر على المناخ ؛

١٢' تقييم إمكانية التنبؤ بالمناخ ؛

١٣' مقارنة نتائج النماذج بعمليات الرصد الحالية ، والسجلات السابقة وبارامترات المناخ العارضة ؛

١٤' وضع نماذج مناخية مقترنة اقترانا تاما تدمج الاثار المترتبة على تغير الخصائص الإشعاعية الجوية بالتغيرات في العمليات الفيزيائية والكيميائية [و] البيولوجية و [الهيدرولوجية والجيولوجية] التي تحدث [في الدورات الشمسية] وبين الجو والمحيطات والارض مع ربطها بالنماذج الاجتماعية والاقتصادية ؛

١٥' محاكاة تغير المناخ استنادا إلى سيناريوهات مختلفة
للانبعاثات .

(د) البحوث المتعلقة بالتأثيرات . إجراء بحوث [لتقييم و] لوضع منهجيات
للاثار المحلية والاقليمية [والوطنية] المترتبة على تغير المناخ ،
وتحديد العواقب البيئية والاقتصادية والاجتماعية . وتقضي الضرورة
بتحسين فهم اثر المناخ على :

١١' الموارد والانظمة الايكولوجية الارضية والمائية والساحلية
الطبيعية . القيام اعتمادا على معدل وحجم تغير المناخ ،
بتحديد حساسية :

- النظم الايكولوجية (من حيث الإنتاجية والنطاق)
التغيرات في درجة الحرارة ، والنظام الهيدرولوجي
(مثل المياه الجوفية ، والترسب ، ورطوبة التربة) ،
والتكوين الجوي ، ومنسوب مياه البحر ؛

- والتغير في استقرار وتكوين النظم الايكولوجية ؛

- والتنوع البيولوجي للكائنات البحرية الحية في
المحيطات بما في ذلك التحولات في المتعضيات البحرية ؛

١٢' الزراعة والحراجة ومصادر الاسماك . إجراء دراسات اقليمية
لتأثيرات تغير المناخ على :

- الانتاجية المحتملة للمحاصيل ؛

- هشاشة المحاصيل الرئيسية وأنواعها ؛

- وفرة وتوزيع مصادر الاسماك ؛

- الاقتصاد الاجتماعي لتغير أحوال النقل والتخزين
والتجهيز والتسويق ؛

١٣١ موارد المياه . إجراء دراسة على أساس اقليمي لتأثيرات
التغيرات في الدورة الهيدرولوجية على :

- توفير مياه الشرب ، والري ، والمياه المستخدمة في
التصنيع ؛

- التأثير على الزراعة [و] ؛

[= الملاحـة الداخلية ؛]

- التأثيرات المشتركة لتغير المناخ والتغيرات في
استخدام الاراضي على موارد المياه ؛
- الجفاف والتصحر .

١٤١ البيئة الساحلية

- [تغير] منسوب مياه البحر ودرجة الحرارة وتأثيراته
الاقليمية اللاحقة على العمليات الجيولوجية
والايكولوجية ، بما في ذلك الشعب المرجانية
والعوالق ؛

- مدى سلامة وجودة المستوطنات البشرية ؛

- تواتر وحجم الكوارث البحرية مثل العواصف العنيفة
واشتدادها ، وتأثيرها على الهياكل الساحلية .

١٥١ النظم الاجتماعية والاقتصادية . التحقق من آثار التغيرات في
المناخ والطقس ومنسوب مياه البحر [ودرجة الحرارة] على :

- نواقل الامراض وحيوية الكائنات الممرضة والتغذية
وغيرها من العوامل الوثيقة الصلة بصحة الإنسان ؛

- مدى صلاحية وجودة استخدام الاراضي ، والمستوطنات البشرية ، والبيئة المبنية وكافة الجوانب الاخرى التي تسهم في تحسين نوعية الحياة ؛
- الاثار الاقتصادية والاجتماعية والثقافية بالنسبة للمجتمعات وخاصة في [البلدان الجزرية الصغيرة والضعيفة] [المجتمعات شديدة الضعف] .

(هـ) بحوث لوضع [تدابير مجاوبة ، بما في ذلك استحداث تكنولوجيا] [منهجيات] للتخفيف من تغير المناخ والتكيف معه ، بما في ذلك :

'١' دراسة الخيارات لتخفيض مصادر و/أو زيادة بالوعات غازات الدفيئة وسلائفها المحتملة

- من مصادر الطاقة والموارد الصناعية والتجارية والمحلية ومصادر النقل من خلال إجراء دراسات لما يلي :

• خيارات التكنولوجيا المتمثلة بالانبعاثات المنخفضة والكفاءة العالية والتكنولوجيات البديلة ، بما في ذلك التكنولوجيا الحيوية والكتلة الحيوية والطاقة الريحية والشمسية والتكنولوجيات اللازمة لتثبيت غازات الدفيئة ؛

• إمكانية التطبيق ، والتكاليف والعوامل الاجتماعية التي تؤثر على استخدام خيارات التكنولوجيا التقليدية والمستحدثة ؛

- من الحراجة والزراعة عن طريق إجراء دراسات لما يلي :
 - طرائق تخفيض الانبعاثات و/أو زيادة البالوعات ؛
 - إمكانية التطبيق ، والتكاليف والعوامل الاجتماعية التي تؤثر على استخدام ممارسات تخفيض الانبعاثات أو تحسين البالوعات ؛
- من المحيطات عن طريق إجراء دراسات لطرائق وتكاليف ونتائج زيادة قدرة المحيطات على الامتصاص ؛
- عن طريق استخدام الادوات الاقتصادية وغيرها من أدوات السياسة العامة ؛
- عن طريق أساليب التوعية والإعلام العام ؛

دراسة خيارات تكيف العناصر التالية مع تغير المناخ :

١٣١

- الموارد والنظم الايكولوجية الأرضية والمائية والساحلية الطبيعية ؛
- الزراعة والحراجة ومصائد الأسماك ؛
- موارد المياه ؛
- البيئة الساحلية ؛ و
- النظم الاجتماعية والاقتصادية .

تقييم التكاليف والمنافع والنتائج البيئية والاجتماعية لردود الفعل المتملة بالتخفيف والتكيف ، بما في ذلك :

١٣٢

- بالنسبة لتوقيت وحجم تغير المناخ ؛

- الصلات المباشرة وغير المباشرة ، بين ردود الفعل والنشاط الاقتصادي ، [بما في ذلك استئصال شافة الفقر والتجارة] و
- الاثار التوزيعية الاخرى لردود الفعل داخل البلدان والمناطق وفيما بينها ؛ و
- البلدان التي ليست في مركز يسمح لها باستخدام بدائل الوقود الاحفوري ولا تملك المرونة اللازمة للتحويل إلى الوقود غير الاحفوري .

١٤١ التكنولوجيا والممارسات والتدابير المأمونة والسليمة
بيثيا .]

[٣ - تسلم الاطراف بضرورة دعم البرامج والمنظمات الدولية والحكومية الدولية القائمة التي هدفها تحديد وإجراء وتقييم و/أو تمويل البحث والتطوير والرصد المنهجي على نحو ما هو مبين في الفقرتين ١ و ٢ من هذا المرفق . وتعرب الاطراف ، بخامة ، عن تقديرها للبرامج التالية والبرامج والمنظمات التابعة لها :

- الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ؛
- برنامج المناخ العالمي ؛
- البرنامج الدولي بشأن الغلاف المخري والمحيط الحيوي .]

[نص بديل ممكن للمرفق الاول]

- ١ - تسلم الاطراف بان المشاكل العلمية الرئيسية المتمثلة بتغير المناخ هي :
 - (أ) تفهم التفاعلات بين التغيرات في النظام المناخي والعمليات الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والجيولوجية في الجو والمحيطات والارض ؛
 - (ب) تفهم تاثيرات تغير المناخ على الانظمة الايكولوجية والانظمة الاجتماعية والاقتصادية ؛

(ج) تقييم منهجيات تخفيف أثر تغير المناخ والتكيف معه ، بما في ذلك بحث تكاليف ومنافع هذه الخيارات .

وتعتبر المشاركة النشطة من جانب كافة البلدان ضرورية لحل هذه المشاكل .

٢ - تعلم الاطراف ، وفقا للمادة [الخامسة - ٢] (البحث [والتطوير] والرصد المنهجي) ، بضرورة التعاون من أجل وضع نظام عالمي للرصد المناخي باستخدام وتطوير شبكات القياس والبث والمعالجة وتخزين البيانات القائمة . وبوجه خاص ، من الضروري ، يمكن ، إجراء رصد منهجي لتقاس بطريقة مباشرة أو غير مباشرة .

(٤) البارامترات الجوية ، وتشمل

- ١١ غازات الدفيئة ، والايروسولات وسلائفها الممكنة ؛
- ١٢ نوع السحب وحجمها وارتفاعها وتكوينها والخصائص البصرية لها ؛
- ١٣ الهواطل والتبخر وبخار الماء ، ودرجة الحرارة ، والرياح والمجالات الإشعاعية .

(ب) البارامترات المحيطية ، وتشمل

- ١١ التدفقات المحيطية ولاسيما من الحرارة وغازات الدفيئة والايروسولات وسلائفها الممكنة بين سطح المحيط والجو ،
- ١٢ منسوب مياه البحر ، ودرجة الحرارة ، والهيجان ، والجريان ، والغطاء الجليدي ، والتكوين الكيميائي ، والنشاط البيولوجي ، واللون .

(ج) البارامترات الأرضية ،

- ١١ تدفقات الحرارة وغازات الدفيئة والايروسولات وسلائفها الممكنة بين الانظمة الايكولوجية والجو ؛

١٢١ مدى اتساع وحالة وإنتاجية الأنظمة الأيكولوجية المدارة وغير المدارة ؛

١٣١ الخصائص الفيزيائية للسطح مثل درجة الحرارة واللبيدو ، والوعورة وبارامترات التربة والثلوج والجليد ، والمجندات الأرضية ، والأنهار الجليدية ، والبحيرات ، والأنهار .

(د) البارامترات الاجتماعية - الاقتصادية ، وتشمل

١١١ ديناميات السكان ؛

١٣١ التنمية الحضرية ؛

١٣١ نوع ومدى اتساع وتنوع ممارسات استخدام الأراضي ؛

١٤١ المتغيرات الاقتصادية ومنها الاحتياطي من الموارد الطبيعية والخصائص الجغرافية للبلدان ؛

١٥١ التكنولوجيا والممارسات في مجالات الطاقة والأحراج والزراعة والنقل والموارد المائية والصناعة ؛

١٦١ الصحة البشرية .

٣ - تسلم الأطراف ، وفقا للمادة [الخامسة - ٣] (البحث [والتطوير] والرصد المنهجي) ، بضرورة التعاون من أجل الاضطلاع بعمليات البحث والتطوير في مجالات من قبيل

(١) بحوث عمليات التفاعل . بحوث عمليات التفاعل المتزامن للعوامل الفيزيائية والكيميائية والبيولوجية والجيولوجية والاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر على النظام المناخي في الأرض . ويقتضي الأمر حسن تفهم عمليات التفاعل ووضع منهجيات تحكم :

١١١ مصادر وبواليع غازات الدفيئة والإيروسولات وسلائفها التي تؤثر على التراكيزات الجوية والأثر الممكن لتغير المناخ ؛

١٣' الدورة الجوية للإشعاع والحرارة والماء ، مع التركيز على تكون السحب وتبددها والخصائص الإشعاعية التي تؤثر على الاستجابة الجوية لأثر الدفيئة ؛

١٣' المحيطات التي تؤثر على التوزيع الجغرافي للتغير المناخي وسرعته ؛

١٤' دور الأنظمة الأرضية في العمليات الهيدرولوجية والإيكولوجية التي تؤثر على تغير المناخ إقليمياً وتوفر المياه ؛

١٥' الغلاف الجليدي ، ولا سيما في المناطق القطبية ، الذي يؤثر في التغيرات العالمية لمناسيب مياه البحر وتغير المناخ إقليمياً ؛

١٦' العمليات الاقتصادية والاجتماعية التي تسهم في تغير المناخ وتتفاعل معه .

(ب) النمذجة والتنبؤ . التنبؤ بحجم ومعدل تغير المناخ في المستقبل ، بما في ذلك تقييم لأوجه عدم اليقين من خلال وضع وإقرار نماذج متكاملة لنظام المناخ مقرونة بنماذج تحليلية إقليمية ووطنية ، اجتماعية واقتصادية محسنة ، والروابط والتفذية المرتدة بين تغير المناخ والعمليات الاجتماعية والاقتصادية . وتقضي الضرورة بالقيام بالتالي ، على نطاق عالمي وإقليمي ووطني :

١١' تحسين التمثيل فيما يوضع من نماذج للعمليات التي تؤثر على المناخ ؛

١٢' تقييم إمكانية التنبؤ بالمناخ ؛

١٣' مقارنة نتائج النماذج بما هو قائم في الواقع ؛

١٤' وضع نماذج مناخية مقترنة اقترانا تاما .

(ج) التأثيرات : تقييم الاثار المحلية والإقليمية المترتبة على تغير المناخ ، وتحديد العواقب البيئية والاقتصادية والاجتماعية . وتقضي الضرورة بتحسين فهم أثر تغير المناخ على الأنشطة والميادين التالية :

- ١١' الموارد والأنظمة الإيكولوجية الأرضية والمائية والساحلية الطبيعية ؛
- ١٢' الزراعة ، الحراجة ومصائد الأسماك ؛
- ١٣' موارد المياه ؛
- ١٤' البيئة الساحلية ؛
- ١٥' النظم الاجتماعية والاقتصادية .
- (د) استحداث طرائق للتخفيف من أثر تغير المناخ والتكيف معه ولا سيما :
- ١١' دراسة خيارات الحد من مصادر و/زيادة بالوعات غاز الدفيئة والإيروسولات وسلائفها الممكنة ؛
- ١٢' دراسة خيارات التكيف مع تغير المناخ ؛
- ١٣' استحداث تكنولوجيات مأمونة بيئيا ومرشدة ؛
- ١٤' تقييم تكاليف التخفيف من آثار الاستجابات والتكيف معها وفوائد ذلك وآثاره البيئية والاجتماعية .

٤ - تسلم الاطراف باحتياجات البلدان النامية في المجالات التالية :

- (أ) رصد وتحليل البيانات
- ١١'] يقتضي الامر مساعدتها على تنمية قدرتها على الرصد وتحليل البيانات ؛
- ١٢' إجراء الرصد المنهجي المنصوص عليه في الفقرات الفرعية (أ) الى (د) من الفقرة ٢ ؛
- ١٣' تبادل نتائج الرصد مع غيرها من البلدان ولا سيما تبادلها على أساس إقليمي ؛

١٤١ القيام على الصعيدين المحلي والاقليمي بمعالجة البيانات بفيئة استخدامها في سبيل تنميتها الاقتصادية ودراسة استراتيجيات التخفيف من أثر المناخ والتكيف معه .

(ب) الابتكارات البحثية والتكنولوجية

الغرض من هذا هو السعي ، في آن واحد الى تحقيق التنمية القابلة للإدامة والحد من الانبعاثات من غاز الدفيئة وزيادة البالوعات وتحسين القدرات على التكيف مع تغير المناخ . وهذا يهم بوجه خاص القطاعات التالية :

١١١ الزراعة (مكافحة التصحر والحد من انبعاثات كربون التربة والتكيف مع الجفاف وما الى ذلك) ؛

١٢١ الطاقة (النهوض بالطاقة الحيوية وغيرها من الطاقات المتجددة وحفظ الطاقة وما الى ذلك) ؛

١٣١ الحراجة (التخفيف من الضغوط التي تواجهها الاحراج وتشبيت الزراعة) ؛

١٤١ المناطق الساحلية ومصادر الاسماك .

ولتحقيق هذه الاهداف ، يتوجب تمكين البلدان النامية من إنماء الوسائل المكرمة لما يلي :

- التدريب والبحث

- الابتكار والبحث في مجال التكنولوجيا وذلك بالتعاون مع البلدان الصناعية أو مع البلدان النامية .]

[المرفق الثاني]

تبادل المعلومات

[يقوم الأطراف في الاتفاقية بتبادل المعلومات [وفقا [الخامسة - ٣] (تبادل المعلومات) [ذات الصلة بأهداف الاتفاقية] . [يسلم الأطراف بأن التعاون بموجب هذا المرفق يجب أن يكون متمشيا مع القوانين الوطنية واللوائح والممارسات المتعلقة بالبراءات والأسرار التجارية وحماية المعلومات المتعلقة بالسرية والملكية .] وتشمل هذه المعلومات ما يلي] [يقترح أن يشمل تبادل المعلومات ، وفقا للمادة [الخامسة - ٣] ما يلي] :

١ - المعلومات العلمية

وتشمل معلومات عن :

- (أ) البرامج والأنشطة البحثية المزمعة والجارية ، الحكومية منها والخاصة ؛ [بقدر توافر مثل هذه المعلومات] ؛
- (ب) النتائج العلمية ذات الصلة المنشورة في المطبوعات المتخصصة بشأن تفهم فيزياء وكيمياء الغلاف الجوي للأرض ، والنظام المناخي ، والمحيطات ، والمحيط الحيوي ومدى قابليتها للتغير ؛
- (ج) البيانات والنتائج ذات الصلة غير المنشورة ، [إن توفرت] ؛
- (د) تقييم نتائج البحوث وما يوصى به من بحوث في المستقبل ؛
- (هـ) تدابير التقوية والمساعدة الرامية إلى بناء القدرة الوطنية للبلدان النامية ؛
- (و) إحصاءات [صافي] الانبعاثات بما في ذلك ، التركيزات في الجو المحيط ، ومعدلات الانبعاث والإزالة ، وكذلك صافي انبعاثات غازات الدفيئة وتقنيات الرصد المنهجي لهذه المتغيرات] [تقنيات للرصد المنهجي لمعدلات الانبعاثات وتعاقد غازات الدفيئة ولصافي انبعاثاتها] ؛ و

(ز) منهجيات وضع إحصاءات صافي الانبعاثات .

٢ - المعلومات التكنولوجية والتقنية والاجتماعية الاقتصادية

وتشمل معلومات عن :

(أ) مدى توافر وجدوى وتكاليف التكنولوجيات والممارسات الزراعية والحرجية البديلة الكفيلة بتخفيض الانبعاثات وزيادة تنحية غازات الدفيئة ، وكذلك البحوث المزمعة والجارية ذات الصلة بذلك ، بما في ذلك المعلومات المناسبة عن التكنولوجيات المأمونة ذات الصلة بذلك وما يتصل بها من معدات وكتيبات ودلائل ؛

(ب) القيود المصاحبة لاستخدام هذه التكنولوجيات والممارسات الزراعية والحرجية البديلة ؛

(ج) الاستراتيجيات والبرامج الوطنية لتخفيف تغير المناخ والتكيف معه ، بما في ذلك الإجراءات التي اتخذت بصددھا ، والمعلومات الاجتماعية الاقتصادية المتعلقة بالمتلة بها . وما هو متاح من تقييم لفعاليتها ؛

(د) الأنشطة الاقتصادية والتجارية ذات الصلة ، [حين توفرھا] .

٣ - المعلومات القانونية

وتشمل معلومات عن :

(أ) القوانين الوطنية والتدابير الإدارية والبحوث القانونية ذات الصلة بأهداف الاتفاقية ؛

(ب) الاتفاقات الدولية ، بما في ذلك الاتفاقات الثنائية ذات الصلة بأهداف الاتفاقية ؛

(ج) أساليب وشروط منح التراخيص وتوفير براءات الاختراع المتعلقة بالتكنولوجيات والممارسات الزراعية والحرجية البديلة . [

[المرفق الثالث]

التقارير

١ - [ينبغي أن يحدد كل طرف الطريقة التي يتم بها إعداد التقارير ومضمونها] .
والتقارير المقدمة عملاً بالمادة [السابعة - ١] (التقارير) [تخضع للفقرة ٢ أدناه
[يجوز] أن تتضمن [في جملة أمور] المعلومات التالية :

[١] وصف للظروف الوطنية بما فيها ، في جملة أمور ، السكان والنتائج
المحلي الإجمالي ، ومساحة الأرض ، والانبعاشات من ثاني أكسيد
الكربون ، والانبعاشات من ثاني أكسيد الكربون للفرد ، والقوانين
الوطنية ذات الصلة [والسياسات] والإجراءات الإدارية ، [بما في ذلك
استخدام المكوك الاقتصادية] ؛

[ب] وضع جرد وطنية [لمجمل وحيثما أمكن] [لصافي] الانبعاشات من غازات
الدفيئة [الرئيسية] [والبالوعات] [يتم إعدادها وفقاً للمنهجيات
المقبولة دولياً] [تغطي كافة انبعاشات غازات الدفيئة [الرئيسية]
وسلائف الغازات الدفيئة وتعزيز كافة البالوعات أو تدميرها] ؛

[ج] بالنسبة إلى البلدان المتقدمة الأطراف ، [والبلدان النامية
الأطراف] [التدابير] [الاستراتيجيات الوطنية] [السياسات] الهادفة
إلى التخفيف من تغير المناخ والتكيف معه [بما في ذلك وصف للإجراءات
المحددة الجاري اتخاذها أو التي ستتخذ في كل قطاع اختار الطرف
اتخاذ إجراءات بمصده] ؛

[د] الاسقاطات الراهنة للمستويات السنوية من انبعاشات غاز الدفيئة
والبالوعات على مدى فترة تخطيط تمتد من عشر سنوات إلى عشرين سنة] ؛

[هـ] التدابير التي اتخذت وفاء [بالالتزامات] [بالتزامات محددة] بموجب
الاتفاقية ، [مع إيلاء اهتمام خاص] [للحد من الانبعاشات ، ونقل
الموارد المالية والتكنولوجية] [للكفاءة في مجال الطاقة وصونها ،
ومصادر الطاقة الجديدة [والممتدة] ، [للتخفيف من الآثار الضارة
الناجمة عن تغير المناخ] [حماية وتعزيز] البالوعات ، [استخدام

الأرض وإدارتها ، وإدارة المناطق الساحلية وعمليات النقل والتصنيع
[والزراعة] ؛

(و) التغيرات والاتجاهات المرتقبة [لمافي] انبعاثات غازات الدفيئة
[الرئيسية] [والبالوعات] [بما في ذلك تقديرات [مافي] آثار الاجراءات
التي اتخذتها بصدد انبعاثات غازات الدفيئة [المافية] الوطنية]
[والبالوعات] [مع الاشارة بوجه خاص الى تحقق أي هدف مقرر في
الاتفاقية] ؛

(ز) المساهمات في آلية الموارد المالية ونقل التكنولوجيا ؛

(ح) بالنسبة الى البلدان النامية الاطراف ، مشاريع نقل التكنولوجيا
والموارد المالية لتخفيف أثر تغير المناخ والتكيف معه ، [حاجة
ومتطلبات نقل الموارد المالية والتكنولوجيا] [والتقدير الاجمالي
والتكاليف الاضافية للمشاريع] ؛

(ط) الاجراءات الفعالة التي تتخذ وفاء بالالتزامات والالتزامات المحددة
المتصلة بتوفير ما يكفي من الموارد المالية الجديدة والاضافية
والحصول على التكنولوجيا السليمة بيئيا ونقلها على أساس تفضيلي
وغير تجاري والمساهمات في آلية الموارد المالية للاتفاقية ووصف
البرامج المتعلقة بالتعاون التكنولوجي ؛

(ي) وصف المنهجيات المستخدمة في وضع تقديراتها ؛

(ك) الجهود المبذولة [، عند الاقتضاء ،] لتنسيق ومواءمة التدابير
الرامية الى تلافي التشويوهات التجارية ؛

(ل) البرامج الوطنية للبحث [والتطوير] والرمد المنهجي ذات الصلة
والمشاركة في البرامج الدولية ؛

(م) [البرامج] [التدابير] الوطنية والتعاون الدولي فيما يتعلق
بالتثقيف والتدريب والتوعية الجماهيرية [ونقل التكنولوجيا] ؛

(ن) الجهود المبذولة لاداء [الالتزامات] [التزامات محددة] بالاشتراك مع طرف آخر أو أطراف آخرين] ؛ و

(ص) سائر الاجراءات ذات الصلة بانجاز أهداف الاتفاقية .

[٢ - يوافق كل بلد طرف مصنّع على تقديم تقرير وطني يتضمن معلومات عن كافة البنود المدرجة في الفقرة ١ . ويقوم بتقديم التقرير الى الامانة خلال مدة لا تتجاوز السنة من بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة اليه .

ويوافق كل بلد من أقل البلدان نموا على تقديم تقرير وطني يتضمن معلومات تتعلق بالبندين (١) و (ب) من الفقرة ١ على الأقل . ويقوم بتقديم التقرير الى الامانة خلال مدة لا تتجاوز السنتين من التاريخ الذي بدئ فيه نفاذ الاتفاقية بالنسبة اليه .

ويوافق كل طرف من الاطراف الاخرى على تقديم تقرير يتضمن معلومات عن كافة البنود المدرجة في الفقرة ١ . ويقوم بتقديم التقرير الى الامانة خلال مدة لا تتجاوز السنتين من تاريخ بدء نفاذ الاتفاقية بالنسبة اليه .]

نص اضافي ممكن

٣ - فضلا عن ذلك يجوز للتقارير أن تعين ، على أساس طوعي ، المشاريع المقترحة التي هي بحاجة الى استثمارات (بما في ذلك تكنولوجيات ومواد وأجهزة وتقنيات أو ممارسات محددة يمكن أن تدعو الحاجة اليها لتنفيذ مثل هذه المشاريع) وتقدير التكاليف وما يقترن به ذلك من خفض صافي الانبعاثات من غازات الدفيئة .]

المواعيد

٤ - ما لم يقرر مؤتمر الأطراف خلاف ذلك ، يجب أن تقدم التقارير المتعلقة باستيفاء المعلومات الواردة في التقرير الأول [في غضون سنتين [خمس] سنوات من تاريخ تقديم التقرير الأول ومرة كل سنتين بعد ذلك] [بوتيرة تختلف باختلاف مستوى الانبعاثات من ثاني اكسيد الفحم المتعلقة بالطاقة للفرد الواحد ، ويقررها مؤتمر الأطراف] . [ويتوجب أن توضع في الاعتبار الواجب [التزامات] [قدرات وطاقات] [قدرات ومسؤوليات] الأطراف على اختلاف درجاتها .]

المعلومات السرية

٥ - يجوز لأي طرف أن يبين [ما يلي] [أي] نوع من المعلومات الواردة في تقريره بوصفها سرية [٠] [٠] .]

[تمهيد بديل ممكن]

يجوز لأي طرف وللجنة الاستشارية المعنية بالتنفيذ أن يتفقا على أن بعض المعلومات الواردة في تقرير ذلك الطرف معلومات سرية . وتشمل فئات المعلومات السرية ما يلي :

(أ) المعلومات المتملة مباشرة بالدفاع الوطني [والامن الوطني] لذلك الطرف ؛

(ب) المعلومات التي تكتسب طابع الملكية التجارية ؛

(ج) المعلومات التي تفضي اذاعتها [مباشرة] الى اضطراب اقتصادي أو تجاري [ذي بال] بالنسبة لذلك الطرف ؛ أو

(د) سائر المعلومات التي [يعتقد الطرف أنها سرية] [يتفق عليها] [يراهها الطرف ضرورية] [الطرف واللجنة الاستشارية المعنية بالتنفيذ] .

[المرفق الرابع]

التحكيم

المادة ١

يجري التحكيم المشار اليه في المادة [سابعاً - ٢] (البديل باء) (تسوية المنازعات) من الاتفاقية ، طبقاً للإجراءات المحددة من المواد من ٢ الى ١٧ أدناه ، ما لم يتفق أطراف النزاع على خلاف ذلك .

المادة ٢

يخطر الطرف المدعي الأمانة بأحالة النزاع الى التحكيم عملاً بالمادة [سابعاً-٢] (البديل باء) (تسوية المنازعات) من الاتفاقية . ويبين الإخطار موضوع التحكيم ويتضمن على وجه الخصوص مواد الاتفاقية أو البروتوكول التي يكون تفسيرها أو تطبيقها موضع الخلاف . وترسل الأمانة المعلومات التي تلقتها بهذه الصورة الى جميع أطراف الاتفاقية أو البروتوكول المعني .

المادة ٣

١ - في حالة المنازعات الناشئة بين طرفين ، تتألف محكمة التحكيم من ثلاثة أعضاء . ويعيّن كل من طرفي النزاع محكمة خلال فترة لا تتجاوز شهرين من تاريخ الإخطار المشار اليه في المادة ٢ من هذا المرفق ، ويعيّن المحكّمان المعيّنان على هذا النحو ، بالاتفاق بينهما ، المحكّم الثالث الذي يتولى رئاسة المحكمة . ولا يجوز أن يكون المحكّم الثالث من رعايا أحد طرفي النزاع أو أن يكون محل إقامته أو إقامتها المعتاد في أراضي أحد هذين الطرفين ، أو أن يكون موظفاً لدى أي منهما أو أن يكون قد تناول القضية بأية صفة أخرى .

٢ - وفي حالة المنازعات الناشئة بين أكثر من طرفين ، تعين الأطراف التي لها نفس المصلحة عضواً واحداً من أعضاء المحكمة بالاتفاق فيما بينها .

٣ - يجري شغل أي منصب خال بالأسلوب المحدد للتعيين الأول .

المادة ٤

١ - إذا لم يتم تعيين رئيس محكمة التحكيم خلال شهرين من تاريخ تعيين المحكم الثاني ، يتولى الأمين العام للأمم المتحدة بناء على طلب أي من الطرفين ، تعيين الرئيس خلال شهرين آخرين .

٢ - إذا لم يعين أحد طرفي النزاع محكماً خلال شهرين من تاريخ استلام الاخطار المشار اليه في المادة ٢ من هذا المرفق يجوز للطرف الآخر أن يعلم بذلك الأمين العام للأمم المتحدة الذي يتولى تعيين المحكم الآخر شهرين آخرين .

المادة ٥

تصدر محكمة التحكيم قرارها وفقاً للقانون الدولي وأحكام هذه الاتفاقية وأيئة بروتوكولات معنية .

المادة ٦

تحدد محكمة التحكيم اجراءاتها الخاصة بها ، مع ضمان تمتع كل طرف بفرصة كاملة لاستماع المحكمة اليه ولعرض قضيته ، وذلك ما لم تتفق أطراف النزاع على غير ذلك .

المادة ٧

تيسر أطراف النزاع عمل محكمة التحكيم ، وتستخدم على وجه الخصوص جميع الوسائل المتاحة لها لتحقيق ما يلي :

(أ) تزويدها بجميع المستندات والتسهيلات والمعلومات ذات الصلة ؛

(ب) تمكينها إذا اقتضى الأمر من استدعاء الشهود أو الخبراء وتلقي أدلتهم .

المادة ٨

على الأطراف والمحكمين واجب كتمان أية معلومات يتلقونها بصفة سرية أثناء اجراءات محكمة التحكيم .

المادة ٩

تتحمل أطراف النزاع بالتساوي تكاليف محكمة التحكيم ما لم تقرر المحكمة غير ذلك بسبب الظروف الخاصة للقضية . وتحفظ المحكمة بسجل لجميع التكاليف وتقدم بياناً ختامياً بشأنها إلى الأطراف .

المادة ١٠

يجوز لأي طرف في الاتفاقية ، أو في بروتوكول ملحق بها ، حسب الأحوال ، لـه مصلحة ذات طابع قانوني في موضوع النزاع قد تتأثر بسبب قرار المحكمة ، أن يتدخل في إجراءات الدعوى بموافقة المحكمة .

المادة ١١

يجوز للمحكمة أن تستمع إلى الادعاءات المضادة التي تنشأ مباشرة عن موضوع النزاع وأن تبت فيها .

المادة ١٢

تتخذ القرارات الاجرائية والموضوعية لمحكمة التحكيم بأغلبية أصوات أعضائها .

المادة ١٣

إذا تخلف أحد الطرفين عن المشول أمام محكمة التحكيم أو عجز عن الدفاع عن قضيته يجوز للطرف الآخر أن يطلب إلى المحكمة مواصلة إجراءات الدعوى وإصدار قرارها النهائي ، ولا يشكل غياب طرف أو عجز طرف عن الدفاع عن قضيته عائقاً أمام إجراءات الدعوى . وعلى محكمة التحكيم قبل إصدار قرارها النهائي أن تتثبت من أن الدعوى قائمة على أساس صحيح من حيث الواقع والقانون .

المادة ١٤

تصدر المحكمة قرارها النهائي خلال خمسة شهور من تاريخ تشكيلها بالكامل ما لم تجد أن هناك ضرورة لتمديد هذه المهلة الزمنية لفترة لا تتجاوز خمسة شهور أخرى .

المادة ١٥

يقتصر القرار النهائي لمحكمة التحكيم على موضوع النزاع ويبين الأسباب التي بني عليها . ويتضمن القرار أسماء الأعضاء الذين اشتركوا فيه وتاريخ صدوره . ويجوز لأي من أعضاء المحكمة أن يرفق بالقرار النهائي رأيا مستقلا أو مخالفا .

المادة ١٦

يكون الحكم النهائي ملزما لأطراف النزاع وغير قابل للاستئناف ما لم تتفق أطراف النزاع مسبقا على إجراءات للاستئناف . وتمثل أطراف النزاع لهذا القرار .

المادة ١٧

يجوز لأي من أطراف النزاع أن يعرض أي خلاف قد ينشأ بينها بشأن تفسير القرار النهائي أو أسلوب تنفيذه على محكمة التحكيم التي أصدرته للبت فيه .

[المرفق الخامس]

آلية التأمين

١ - تسلم الاطراف بما يلي :

(أ) ينبغي أن يُنشأ ، كجزء لا يتجزأ من الاتفاقية ، صندوق مناخ دولي لتمويل التدابير الرامية الى التصدي للأثار المعاكسة المترتبة على تغير المناخ ، ومجمّع تأمين دولي منفصل (يشار اليه فيما يلي باسم المجمّع) لتوفير تأمين مالي ضد الآثار المترتبة على ارتفاع منسوب مياه البحار ؛

(ب) ينبغي استقاء الإيرادات اللازمة للمجمّع من مصادر الزامية ، وخاصة من مساهمات تُقدّم من البلدان المتقدمة ؛

(ج) ينبغي أن تكون الموارد المالية للمجمّع جديدة و اضافية وكافية ؛

(د) ينبغي أن يكون المجمّع تحت سلطة وتوجيه مؤتمر الاطراف ؛

(هـ) ينبغي استخدام موارد المجمّع لتعويض البلدان النامية الجزرية الصغيرة والساحلية الواطئة الاشد عرضة للمخاطر عن الخسائر والاضرار الناجمة عن ارتفاع منسوب مياه البحار .

٢ - وتسلم الاطراف كذلك بأن صياغة مخطط لمجمّع تنطوي على النظر في المسائل الرئيسية التالية :

- أساليب تمويل المجمّع ؛

- تصنيف أنواع الخسائر التي سيغطيها المجمّع ؛

- المعايير اللازمة لتحديد الاحقية في المطالبات التي تقدم الى المجمّع ؛

- أساليب تقييم الخسائر الناجمة عن ارتفاع منسوب مياه البحار ؛

- الحدود التي تُفرض على مبلغ التعويض المستحق الدفع من المجمع .

٣ - وتبعاً لذلك تتفق الأطراف على ما يلي :

(أ) يُوزع بطريقة منصفة فيما بين البلدان المتقدمة المصنعة (ويشار إليها فيما يلي باسم بلدان المجموعة ٢) ، عن طريق المجمع ، العبء المالي للخسائر والأضرار التي تعاني منها أشد البلدان النامية الجزرية الصغيرة والواطئة عرضة للمخاطر (ويشار إليها فيما يلي باسم بلدان المجموعة ١) نتيجة لارتفاع منسوب مياه البحار ؛

(ب) يُمَوِّل المجمع من مساهمات تجبى من بلدان المجموعة ٢ ؛

(ج) تكون سلطة إدارة المخطط (ويشار إليها فيما يلي باسم "السلطة") هيئة تسيطر عليها ، على أساس منصف ، بلدان المجموعة ١ وبلدان المجموعة ٢ في إطار مؤتمر الأطراف ؛

(د) تُحسب المساهمات المشار إليها في الفقرة (ب) وفقاً لصيغة تكون على غرار اتفاقية بروكسل التكميلية لعام ١٩٦٣ الخاصة بالمسؤولية المدنية في ميدان الطاقة النووية ، وذلك كما يلي :

١١ فيما يخص ٥٠ في المائة ، على أساس النسبة بين الناتج القومي الإجمالي بالأسعار الجارية لكل بلد من بلدان المجموعة ٢ ومجموع الناتج القومي الإجمالي لجميع بلدان المجموعة ٢ للسنة السابقة للسنة التي حصلت فيها المساهمة (ويشار إليها فيما يلي باسم "سنة الاسهام") ؛

١٢ فيما يخص ٥٠ في المائة ، على أساس النسبة بين مجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لكل بلد من بلدان المجموعة ٢ ومجموع انبعاثات ثاني أكسيد الكربون لجميع بلدان المجموعة ٢ للسنة السابقة لسنة الاسهام ؛

(هـ) بعد عشر سنوات من التاريخ الذي تدخل فيه الاتفاقية حيز النفاذ ، تُسهم بلدان المجموعة ٢ في المجمع بنسبة مئوية متفق عليها من مجموع الناتج القومي الإجمالي لجميع بلدان المجموعة ٢ في السنة

السابقة لسنة الاسهام ، توزع بنفس الطريقة المتبعة في الفقرة (د) ، شريطة أن يكون معدل الارتفاع الوسيط العالمي لمنسوب مياه البحار قد وصل خلال فترة الـ ١٠ سنوات إلى رقم متفق عليه . وإذا لم يكن معدل الارتفاع الوسيط العالمي في منسوب مياه البحار قد وصل إلى الرقم المتفق عليه بحلول نهاية فترة الـ ١٠ سنوات ، يجري بعد ذلك استعراض كل خمس سنوات ولا ينشأ التزام بلدان المجموعة ٢ بالاسهام في المجموع إلا في السنة التالية للاستعراض الذي يثبت فيه على نحو تقتنع به السلطة أن معدل الارتفاع الوسيط العالمي لمنسوب مياه البحار قد وصل إلى الرقم المتفق عليه أو أن الارتفاع الوسيط العالمي المطابق في منسوب مياه البحار قد وصل إلى رقم متفق عليه ؛

(و) تقوم السلطة باستثمار أموال صندوق التأمين المشكّل على هذا النحو في سندات تُغل فائدة مصرفية حسبما يقرره مؤتمر الأطراف ؛

(ز) لا ينشأ الحق في تقديم مطالبات إلى المجموع فيما يتعلق بالخسائر أو الأضرار الواقعة في أي منطقة من مناطق بلد من بلدان المجموعة ١ إلى أن :

١١ يكون قد ثبت بما يُقنع السلطة أن معدل الارتفاع الوسيط العالمي لمنسوب مياه البحار والمستوى المطلق للارتفاع الوسيط العالمي لمنسوب مياه البحار قد وصل إلى أرقام متفق عليها ؛

١٢ يكون قد ثبت بما يُقنع السلطة أن الارتفاع الوسيط النسبي لمنسوب مياه البحار لأي منطقة مؤمن عليها واقعة في بلد من بلدان المجموعة ١ قد وصل إلى مستوى متفق عليه يعملو على المستويات الأساسية المحددة لكل منطقة مؤمن عليها (تكون هذه الأرقام النسبية للمنسوب الوسيط لمياه البحار قد حُددت في غضون ١٠ سنوات بعد بدء دخول الاتفاقية في حيز النفاذ) ؛

١٣ يكون عام واحد قد انقضى على التاريخ الذي تحدد فيه أن الأرقام المشار إليها في الفقرة الفرعية ١١ قد تم بلوغها (وهذا التاريخ زائداً سنة واحدة يشار إليه فيما يلي باسم "تاريخ البدء") ؛

(ح) تُقِيم في بادئ الأمر ، لأغراض التأمين ، تلك المناطق من بلدان المجموعة ١ التي تتأثر تأثيراً مباشراً بارتفاع منسوب مياه البحار إلى مستوى يعلو بعدد متفق عليه من السنتيمترات على المستويات الأساسية المشار إليها في الفقرة (ز) '٣١' . وتُقيم الأصول السوقية على أساس الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة المعنية المؤمن عليها . أما الأصول غير السوقية فتُقيم على أساس صيغ يُتفق عليها ؛

(ط) يتم التفاوض على القيم المغطاة المؤمن عليها بين السلطة وحكومة كل بلد من بلدان المجموعة ١ وفقاً لمبادئ تقييم يُتفق عليها . وتنطبق على جميع بلدان المجموعة ١ نفس شروط وشيكة التأمين ؛

(ي) تُعد بلدان المجموعة ١ قوائم بجميع الأصول والمصالح المعتمزم التأمين عليها بموجب المخطط وذلك لغرض التسجيل لدى السلطة . ويُدرج في سجلات الأصول والمصالح المسجلة كل ما يستجد من تغيرات . ويُضطلع بعمليات تقييم الأصول والمصالح المسجلة لغرض التأمين وفقاً للصيغ المتفق عليها ، ويجري تقديرها في أقرب وقت ممكن بعد إنشاء السلطة وعلى أي حال خلال ١٠ سنوات بعد بدء نفاذ الاتفاقية . ويضطلع بعمليات إعادة تقييم بصورة دورية حسبما يكون مناسباً ؛

(ك) تبدأ الفترة التأمينية الأولى في تاريخ البدء كما هو معرف في الفقرة (ز) '٣١' وتغطي فترة متفقاً عليها عقب تاريخ البدء . وأي خسائر أو أضرار تحدث خلال الفترة التأمينية الأولى وخلال كل فترة تأمينية تالية ، إذا قبلتها الهيئة على أنها مطالبة سليمة ، يجب أن تُدفع من المجموع حسب التراكم في تاريخ إقفال الفترة التأمينية ؛

(ل) إذا كانت الأموال المودعة في المجموع غير كافية لمواجهة جميع المطالبات الصحيحة ، تُدفع المطالبات على أساس منصف . وإذا حدث ، بعد دفع جميع المطالبات الصحيحة بالكامل ، أن تبقى في المجموع أي فائض ، يُرحل هذا الفائض إلى حساب الفترة التأمينية التالية ؛

(م) قبل تاريخ إقفال الفترة التأمينية الأولى وكل فترة تالية ، يقوم مؤتمر الأطراف بعد التشاور مع السلطة بما يلي :

١١ تحديد طول الفترة التأمينية التالية ؛

١٣١ تقدير المدى المحتمل للمطالبات التي تُوجه الى المجمّع خلال الفترة التأمينية التالية ؛

١٣١ تقرير مستوى المساهمات التي تُحصل من بلدان المجموعة ٢ بما يكفي لمواجهة المطالبات المقدرة ، بعد أن يؤخذ في الاعتبار أي فائض مُرحل من الفترة السابقة .

(ن) تعالج السلطة المطالبات المقدمة الى المجمّع فيما يتعلق بالاصول والمصالح المؤمن عليها . وتُجرى السلطة تحقيقا في سبب أي خسائر مُقدم عنها مطالبات ، وتُعدّ تقديرات ، وتُقرر ما اذا كانت المطالبة تدخل ضمن شروط التأمين ، وتُقيّم مدى الخسائر وتُقدّر مبلغ المطالبة القابلة للتعويض عنها بالاستناد الى القيمة المؤمن عليها للأصل أو المصلحة وأي حدود سارية ؛

(س) تقيّم في بادئ الامر ، لاغراض التأمين ، جميع الاصول في المناطق المؤمن عليها من بلدان المجموعة ١ ، سواء كانت مؤمنا عليها تجاريا أم لا ، ولكن لا يقبل المجمّع أي مطالبات فيما يتعلق بممتلكات تكون وقت وقوع الخسارة أو الضرر مؤمنا عليها تجاريا ، سواء من جانب شركة تأمين خاصة أو خلاف ذلك ؛

(ع) على السلطة أن تحدد ، عند تقييم المطالبات التي تُقدّم الى المجمّع ، ما اذا كانت الخسائر أو الاضرار المقدّم عنها مطالبات كان يمكن تجنبها أو التخفيف منها بواسطة تدابير كان يمكن على نحو معقول اتخاذها في مرحلة سابقة . وعند تحديد ما اذا كان يمكن بصورة معقولة اتخاذ تدابير في مرحلة سابقة أم لا ، يُوضع في الحسبان ، في جملة أمور ، مدى توافر الاموال ، المحلية والدولية ، التي كان يمكن أن تُمكن من اتخاذ تدابير تخفيفية أو وقائية ، ومدى توافر تأمين تجاري بشروط معقولة ؛

(ف) اذا نشأت اختلافات في الرأي بين السلطة والبلدان المشتركة ، يبذل كل جهد للتفاوض على حل ، ولكن اذا لم يكن ذلك قابلا للتحقق ، تُعرض المنازعات على محكمة تحكيم [محكمة التحكيم] بموجب [مخطط تحكيم خاص] [الاتفاقية] .

- - - - -